A/CONF.223/10

تقرير المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

آبيا، ساموا

١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

[١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	القرارات التي اتخذها المؤتمر	٥
	إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)	٥
	الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة ساموا	٤٧
	وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية	٤٨
الثاني –	تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	٤٩
	ألف – تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر	٤٩
	باء – الحضور	٤٩
	جيم – افتتاح المؤتمر	٥١
	دال – انتخاب الرئيس وغيره من أعضاء مكتب المؤتمر	٥١
	هاء – اعتماد النظام الداخلي	٥٢
	واو – إقرار جدول الأعمال	٥٢
	زاي – تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية، ومسائل تنظيمية أخرى	٥٣
	حاء – وثائق تفويض الممثلين	٥٣
	طاء – الوثائق	٥٣
الثالث –	المناقشة العامة	٥٤
الرابع –	تقرير الجلسات الحوارية بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين	٦٥
الخامس –	تقرير لجنة وثائق التفويض	٧٦

الفصل		الصفحة
السادس –	اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر	٧٩
السابع –	اعتماد تقرير المؤتمر	٨٠
الثامن –	اختتام المؤتمر	٨١
المرفقات		
الأول –	قائمة الوثائق	٨٢
الثاني –	البيان الافتتاحي لرئيس المؤتمر	٨٣
الثالث –	البيان الختامي لرئيس المؤتمر	٨٨

الفصل الأول

القرارات التي اتخذها المؤتمر

القرار ١*

إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

إن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد انعقد في آبيا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

١ - يعتمد كوثيقةٍ ختاميةٍ للمؤتمر إجراءاتِ العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) المرفق بهذا القرار؛

٢ - يوصي بأن تقر الجمعيةُ العامة مسارَ ساموا، على نحو ما اعتمده المؤتمر، في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والستين.

المرفق

إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

ديباجة

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى، المجتمعين في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بمشاركة كاملة من المجتمع المدني والجهات المعنية صاحبة المصلحة، نؤكد من جديد التزامنا بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحالف عريض بين الناس، والحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وتضافر جهودهم من أجل المستقبل الذي نصبو إلى تحقيقه لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٢ - ونعيد تأكيد التزامنا بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة: إعلان ريو بشأن البيئة

* اعتمد في الجلسة العامة الثامنة المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس.

والتنمية[1]، وجدول أعمال القرن ٢١[2]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[3]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[4]، بما في ذلك الفصل السابع بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[5]، وبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)[6]، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[7]؛ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[8]. ونؤكد كذلك على أن هذه العمليات لا تزال قيد التنفيذ، وهناك حاجة إلى الأخذ بنهج أكثر تكاملا من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم من المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة.

٣ - ونشير أيضا إلى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة للألفية[9]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[10]، وتوافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[11]،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٧) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(١٠) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(١١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع، A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٢]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[١٣]، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٤]، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٥]، وإعلان ومنهاج عمل بيجين[١٦].

٤ - ونعيد تأكيد أننا لا نزال نسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، في ظل الاحترام التام للقانون الدولي ومبادئه.

٥ - ونؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من أجل التنمية المستدامة نظرا لأوجه الضعف الفريدة والخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه تقييدات في الوفاء باحتياجات التنمية المستدامة الخاصة بها في جميع أبعادها الثلاثة. ونسلّم بتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الأمور والقيادة في التغلب على بعض هذه التحديات، ولكننا نشدد على أنه في غياب التعاون الدولي، سيظل من الصعب عليها أن تحقق النجاح.

٦ - ونسلّم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها. ونعيد أيضا تأكيد ضرورة تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير

(١٢) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٣) القرار ١/٦٥.

(١٤) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٥) القرار دإ-٢/٢١، المرفق.

(١٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة.

٧ - ونعيد تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام عموما بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية.

٨ - ونعيد تأكيد أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٧]، والصكوك الدولية الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ونشدد على أن جميع الدول مسؤولة، طبقا للميثاق، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة أو على أي أساس آخر.

٩ - ونؤكد من جديد التزامنا بالمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على وجه السرعة على اتخاذ تدابير ملموسة للنهوض بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لكي يتسنى للدول الجزرية الصغيرة النامية القضاء على الفقر، وبناء القدرة على التكيف وتحسين نوعية الحياة. ونسلم بالحاجة إلى الإسراع بتنفيذ المسعى العالمي لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال شراكات حقيقية ودائمة، ومن خلال برامج محددة ومركزة وتطلعية وعملية المنحى.

١٠ - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك في جملة أمور مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

١١ - وإننا ندرك أن ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ ما زال يشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل للعديد منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها واستمرار وجودها، بما في ذلك احتمال فقدان بعضها لأجزاء من أقاليمها.

١٢ - وفي ضوء أن موضوع المؤتمر الدولي الثالث بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هو ”تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة

(١٧) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣).

شراكات حقيقية ومستمرة''، فإننا ندرك أن التعاون الدولي والشراكات من مختلف الأنواع وفيما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لها أهميتها البالغة في تنفيذ التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي لهذه الشراكات أن تقوم على أساس مبدأ الملكية الوطنية والثقة المتبادلة والشفافية والمساءلة.

١٣ - وإننا نسلّم بأن مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنفيذ مسار ساموا دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أمور تقتضي النظر فيها على النحو الملائم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤ - وإننا ندرك أنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تقوم به من تعبئة لمواردها المحدودة، فإن ما أحرزته من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، لم يكن متكافئا بل إن بعضها شهد تراجعا من الناحية الاقتصادية. ولا يزال هناك عدد من التحديات الهامة.

١٥ - ونحن ندرك بأن الآثار السلبية لتغير المناخ تفاقم التحديات القائمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتضع أعباء إضافية على كاهل ميزانياتها الوطنية، وما تبذله من جهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الجزرية الصغيرة النامية بما مفاده أن الموارد المالية المتاحة لها حتى الآن لم تكن كافية من أجل تسهيل تنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وندرك أيضا أنه في بعض الأحيان، حالت الإجراءات المعقدة لتقديم الطلبات دون حصول بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية على الأموال المتاحة على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا الصندوق الأخضر للمناخ بتحديد هدف تخصيص نسبة دنيا قدرها ٥٠ في المائة من الاعتماد المرصود للتكيف مع المناخ للبلدان التي تواجه أوجه ضعف خاصة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونشير إلى أهمية مواصلة تقديم الدعم من أجل معالجة الثغرات في القدرات على الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ وإدارته.

١٦ - ونشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ترى أن مستويات الموارد المتاحة لها لم تكن كافية لضمان قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للأزمات المتعددة الطابع، وأنه في غياب هذه الموارد لم تنجح الدول الجزرية الصغيرة النامية بالكامل في بناء قدراتها، أو تعزيز مؤسساتها الوطنية وفقا للأولويات الوطنية، أو الحصول على مصادر الطاقة المتجددة وغيرها

من التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها، أو تهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة، أو الإدماج الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

١٧ - ونؤكد على الحاجة إلى الدعم الكافي والمنسق من منظومة الأمم المتحدة، وأهمية الدعم الذي يمكن الحصول عليه بصورة ميسورة وشفافة من المؤسسات المالية الدولية والذي يراعي على نحو تام احتياجات وأوجه الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل بربادوس، ومسار ساموا، وندعو إلى تجديد الالتزام من جانب منظومة الأمم المتحدة بدعم التعاون في ما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتنسيق على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي.

١٨ - ونحن ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد بذلت جهودا كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. فقد أدمجت مبادئ التنمية المستدامة في خططها وسياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية في بعض الأحيان، وقطعت على نفسها التزامات سياسية بالترويج لقضايا التنمية المستدامة وبالتوعية بأهميتها. وقامت أيضا بتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي على الرغم من محدودية قاعدة مواردها. وقد برهنت الدول الجزرية الصغيرة النامية على ما تتمتع به من قيادة قوية من خلال دعوتها إلى اتخاذ إجراءات طموحة وعاجلة بشأن تغير المناخ، وحمايتها للتنوع البيولوجي، والدعوة إلى الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار ومواردها، واعتماد استراتيجيات لتعزيز الطاقة المتجددة.

١٩ - وإننا نقدر التعاون الطويل الأمد والدعم المقدم من المجتمع الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة أوجه ضعفها وفي دعم جهودها من أجل التنمية المستدامة، وندعو إلى تعزيزهما.

٢٠ - وإذ نضع في اعتبارنا أهمية كفالة أن خروج أي بلد من وضع أقل البلدان نموا لا يتسبب في حدوث انقطاع في ما يحرزه هذا البلد من تقدم إنمائي، فإننا نؤكد من جديد على الحاجة إلى تحقيق ''الانتقال السلس'' للدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا، ونؤكد من جديد على أن النجاح في الانتقال ينبغي أن يستند إلى استراتيجية وطنية للانتقال السلس يقوم بوضعها على سبيل الأولوية كل بلد من البلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نموا، ويمكن لهذه الاستراتيجية، في جملة أمور، أن تخفف من أي خسائر محتملة في التمويل المقدم بشروط ميسرة، وأن تحد من مخاطر عبء الدين الشديد.

٢١ - ولئن كان رفاه الدول الجزرية الصغيرة النامية وشعوبها يعتمد أولا وقبل كل شيء على الإجراءات الوطنية، فإننا ندرك أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز التعاون وتفعيل شراكات حقيقية ومستمرة على كل من المستوى دون الوطني والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي سعيا إلى تعزيز التعاون الدولي وإجراءات التصدي لأوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ضمانا لتحقيق تنميتها المستدامة.

٢٢ - ونعيد تأكيد التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة للتصدي لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، ونؤكد الضرورة الملحة للعمل بصورة متضافرة لإيجاد مزيد من الحلول للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية لدعمها في ما تبذله من جهود للحفاظ على الزخم الذي حققته في تنفيذ مسار ساموا. ومن خلال الإرادة السياسية المتجددة والقيادة القوية، فإننا نكرس أنفسنا للعمل في شراكة هادفة مع جميع أصحاب المصلحة وعلى كل المستويات. وفي هذا السياق، فإن إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي تتضمنها هذه الوثيقة، تمثل أساسا للعمل في مجالات الأولوية المتفق عليها.

النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والمنصف والشامل، مع توفير العمل اللائق للجميع

تسخير النماذج الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٢٣ - إننا ندرك أن قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل مستويات عالية من النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف قد تأثرت جراء استمرار الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، وتناقص الاستثمار المباشر الأجنبي، والاختلالات التجارية، وزيادة المديونية، وعدم كفاية وسائل النقل والطاقة، وشبكات الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية، وعدم القدرة على الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي. وهناك عوامل أخرى أعاقت آفاق النمو أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تغير المناخ، وأثر الكوارث الطبيعية، وارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة، وتدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، وارتفاع مستوى سطح البحر.

٢٤ - ولما كان من الأهمية بمكان دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل بناء مجتمعات واقتصادات قادرة على التكيف، فإننا نسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية فضلا عما تتمتع به من نظم إيكولوجية غنية، فإنها غنية أيضا بأهلها الذين

يشكلون أعظم مواردها. ومن أجل تحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف، مع توفير العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالشراكة مع المجتمع الدولي، ستسعى إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب لصالح أبنائها. كما أن مجتمعات ومنظمات المهاجرين والمغتربين لها أيضا دور هام في تعزيز التنمية في مجتمعاتهم الأصلية. ومما له أهميته الحاسمة أيضا في هذا المجال اتباع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، والإدارة الاقتصادية المستدامة، والقدرة على التنبؤ في المجال المالي، والاستثمار، والتيقن التنظيمي، والاقتراض والإقراض بشكل مسؤول، والقدرة على تحمل الديون، فضلا عن الحاجة إلى التصدي لارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٥ - وإننا نؤكد أن لكل بلد نهجه ورُؤاه ونماذجه وأدواته التي تختلف تبعا لظروفه وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وهو هدفنا الأسمى. ونرى في هذا الصدد أن تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يمثل أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. ونناشد منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع غيرها من الجهات المعنية، بتعزيز التنسيق والدعم المقدَّم للدول الجزرية الصغيرة النامية التي ترغب في اتباع سياسات لخضرنة الاقتصاد.

٢٦ - ونسلّم بأن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد في المقام الأول على الإجراءات والقيادة الوطنيتين. ونسلِّم بأن القطاع الخاص يضطلع بدور متزايد الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ونسلم بأن التنمية المستدامة تعتمد أيضا، في جملة أمور، على التعاون الحكومي الدولي، والتعاون الدولي، والمشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص على حد السواء.

٢٧ - وإننا إذ نأخذ في الاعتبار على نحو تام الأولويات الإنمائية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية والظروف الخاصة بكل بلد وتشريعاته، ندعو إلى دعم الجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تعزيز التعاون الدولي والمبادلات والاستثمار في التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين لتهيئة بيئة تدعم الاستثمارات المستدامة والنمو المستدام. ويشمل ذلك تنمية المهارات المهنية والمهارات في مجال تنظيم المشاريع، ودعم عمليات الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي، ومن المدرسة إلى العمل، وبناء وتعزيز الهياكل الأساسية التعليمية، وتوفير خدمات صحية أفضل، وضمان المواطنة الفعلية، واحترام التنوع الثقافي، وعدم التمييز، والوعي البيئي لجميع الأشخاص بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(ب) تحسين توفير بيئة ملائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص لإقامة وصيانة الهياكل الأساسية الملائمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الموانئ والطرق والنقل والكهرباء وتوليد الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الأثر الإنمائي للقطاع الخاص وقطاع الخدمات المالية؛

(ج) تعزيز مباشرة الأعمال الحرة والابتكار، وبناء القدرات، وزيادة القدرة التنافسية وقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الحكومية بإطلاق مشاريع اجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن تشجيع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة بمشاركة من الجميع، بمن فيهم الفقراء، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(د) دعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تنمّي قدرة قطاع الخدمات المالية وتعزز من أثره الإنمائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) توفير فرص عمل لائق من خلال إطلاق مشاريع في القطاعين الخاص والعام، وتشجيع أصحاب المشاريع على بدء مشاريع سليمة بيئيا بتوفير حوافز كافية ومناسبة؛

(و) تشجيع وتعزيز بيئة مواتية لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص، وتهيئة فرص عمل وموارد رزق لائقة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاحترام التام لمعايير العمل الدولية؛

(ز) تشجيع وتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض من بينها التعليم، وإيجاد فرص العمل، ولا سيما لتشغيل الشباب، ولتحقيق أغراض الاستدامة الاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ح) تشجيع وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مجالات تشمل السياسات والبرامج، في القطاعين العام والخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ط) وضع أطر تنظيمية وسياسية وطنية ملائمة تمكّن قطاعي الأعمال والصناعات من النهوض بمبادرات التنمية المستدامة، مع مراعاة أهمية الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٨ - وإذ نعترف بأن خدمة الديون تحد من الحيز المالي المتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية المثقلة بالديون، نؤيد النظر في اتباع نهج تقليدية ونهج مبتكرة من أجل تعزيز قدرة

الدول الجزرية الصغيرة النامية المثقلة بالديون على تحمل ديونها، بما في ذلك عبر الإبقاء على أهليتها للحصول على تمويل بشروط ميسّرة من المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء، وتعزيز تعبئة إيراداتها المحلية.

٢٩ - ونحن نسلّم بأهمية معالجة مسألة القدرة على تحمل الديون من أجل كفالة الانتقال السلس للدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا.

السياحة المستدامة

٣٠ - إننا، إذ نسلّم بأن السياحة المستدامة تمثل محركاً هاماً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام للدول الجزرية الصغيرة النامية ولإيجاد فرص العمل اللائق، نؤيد بقوة اتخاذ الدول الجزرية الصغيرة النامية الإجراءات التالية:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات تعزز السياحة المستدامة الملبّية للاحتياجات والمسؤولة والقادرة على التكيف والشاملة للجميع؛

(ب) تنويع السياحة المستدامة عن طريق تنويع المنتجات والخدمات، بما في ذلك المشاريع السياحية الكبيرة الحجم التي تكون لها آثار إيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنمية السياحة الإيكولوجية والزراعية والثقافية؛

(ج) تعزيز السياسات التي تتيح للمجتمعات المحلية جني أقصى قدر من الفوائد من السياحة مع السماح لها بتحديد مدى وطبيعة مشاركتها فيها؛

(د) تصميم وتنفيذ تدابير تشاركية لتعزيز توافر فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق إقامة الشراكات وتنمية القدرات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تراثهم الثقافي الطبيعي والمكتسَب، وخاصة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛

(هـ) الاستفادة من الخبرات التي تتيحها، في جملة أمور، جهات من قبيل المجلس العالمي للسياحة المستدامة، والمراصد العالمية المعنية بالسياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية، والشراكة العالمية من أجل سياحة مستدامة، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، وكذلك إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، من أجل توفير منابر لتبادل أفضل الممارسات ولتقديم الدعم المباشر والمركّز للجهود الوطنية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(و) القيام، عند الطلب، بوضع مبادرات للدعم تتعلق بجزيرة ما في مجال الغذاء أو السياحة المستدامة، تقوم على مشاركة المجتمعات المحلية، وتراعي القيم الأخلاقية، وموارد الرزق، والمستوطنات البشرية، والمناظر الطبيعية، والبحار، والثقافة المحلية، والمنتجات المحلية، وذلك بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومصارف التنمية الإقليمية، وكذلك بالتعاون مع السلطات الزراعية والثقافية والسياحية والبيئية حيثما وُجدت على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(ز) القيام، عند الاقتضاء، بإنشاء وصيانة هياكل الحوكمة والإدارة اللازمة للسياحة المستدامة والمستوطنات البشرية، التي تُعنى بالسياحة، والبيئة، والصحة، والحد من أخطار الكوارث، والثقافة، والأراضي والإسكان، والنقل، والأمن والهجرة، والمسؤوليات والخبرات في مجال التخطيط والتنمية، والتمكين من اتباع نهج شراكة مفيدة بين القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية.

تغير المناخ

٣١ - نؤكد مجددا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف التي تنفرد بها، ونسلم بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر لا يزالان يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان لبعض تلك الدول أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها.

٣٢ - ونؤكد مجددا أيضا أن تغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا، ونعرب عن جزعنا الشديد إزاء استمرار ارتفاع مستوى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي. ويساورنا قلق بالغ لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المنعة في مواجهة الآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ ولأنها تعاني بالفعل من ازدياد تلك الآثار، ومن بينها الجفاف المستمر والظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وتحمض المحيطات، مما يشكل خطرا أكبر يهدد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونشدد في هذا الصدد على أن التكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية عالمية فورية وملحة.

٣٣ - ونحن نسلم بالدور القيادي الذي تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدعوة إلى بذل جهود عالمية طموحة من أجل التصدي لتغير المناخ، وزيادة التوعية بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة من أجل التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي، وبذل جهود للتكيف مع آثار تغير المناخ التي تزداد حدة، ومواصلة بلورة وتنفيذ خطط وسياسات واستراتيجيات وأطر تشريعية مقترنة بالدعم اللازم عند الضرورة.

٣٤ - ونشدد على أن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ هو المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي من أجل حماية المناخ العالمي.

٣٥ - ونذكّر بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٨] ومبادئها وأحكامها، ونؤكد أن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب من جميع البلدان التعاون على أوسع نطاق ممكن والمشاركة في إجراءات دولية فعالة وملائمة من أجل الإسراع بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي. ونشير إلى أن الاتفاقية الإطارية تنص على ضرورة أن تحمي الأطراف نظام المناخ لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة على أساس الإنصاف ووفقا لمسؤولياتها المشتركة وإن كانت متباينة وحسب قدرات كل منها.

٣٦ - ونلاحظ مع بالغ القلق الفجوة الكبيرة بين الأثر الإجمالي لتعهد الأطراف بخفض مستوى انبعاث غازات الدفيئة سنويا على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٢٠ والمسارات الإجمالية للانبعاثات التي من شأنها أن تمكن من إبقاء متوسط الزيادة في درجات الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين أو فوق ١,٥ درجة مئوية من مستويات درجات الحرارة في مرحلة ما قبل عصر الصناعة.

٣٧ - ونعيد تأكيد مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمتعلق بالتمويل الطويل الأجل المتعلق بتغير المناخ[١٩]، ونشير إلى أهمية تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في التصدي لتغير المناخ.

٣٨ - ونحن نتطلع إلى التفعيل التام لصندوق المناخ الأخضر وإلى تمويله المبدئي، بما في ذلك التعجيل بتنفيذ عملية التعبئة الأولية للموارد المخصصة لهذا الصندوق، مع الأخذ في الاعتبار أن الصندوق سيضطلع بدور رئيسي في رصد موارد مالية جديدة وإضافية وكافية ويمكن

(١٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(١٩) انظر FCCC/CP/2013/Add.1، المقرر ٣/م أ-١٩.

التنبؤ بها للبلدان النامية، وسيحفز التمويل المخصص للمناخ من القطاعين العام والخاص، وعلى الصعيدين الدولي والوطني.

٣٩ - ونحث الأطراف من البلدان المتقدمة على زيادة الدعم المقدَّم للتكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات من أجل التمكين من زيادة الإجراءات الهادفة للتخفيف من حدة تغير المناخ وللتكيف معه التي تتخذها الأطراف من البلدان النامية.

٤٠ - ونؤكد مجددا أهمية إشراك طائفة عريضة من الجهات المعنية على كل من المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي، بما فيها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والأوساط العلمية والمشاريع التجارية الخاصة والمجتمع المدني، وكذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، ونؤكد مجددا أيضا أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للنساء والشعوب الأصلية في ما يتعلق بفعالية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ من جميع جوانبه.

٤١ - ونعيد تأكيد مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الداعي إلى اعتماد وثيقة على شكل بروتوكول أو صك قانوني آخر أو وثيقة ختامية متفق عليها تكون ذات أثر قانوني بموجب الاتفاقية يسري على جميع الأطراف، وذلك في دورته الحادية والعشرين التي ستُعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على أن تصبح سارية المفعول ويبدأ تنفيذها اعتبارا من عام ٢٠٢٠.

٤٢ - ونحيط علما بدعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر القمةَ المعني بالمناخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في نيويورك، من أجل تحفيز الإجراءات والطموحات المتعلقة بمكافحة تغير المناخ.

٤٣ - وسنعمل معا على تنفيذ وتفعيل آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ[٢٠] من خلال اتباع نُهج شاملة وجامعة واستراتيجية بهدف التصدي للخسائر والأضرار المرتبطة بالتأثيرات المترتبة على تغير المناخ في البلدان النامية، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعرَّضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.

٤٤ - ونحن ندعو إلى مساندة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) بناء قدرتها على مقاومة آثار تغير المناخ وتحسين قدرتها على التكيف عن طريق تصميم وتنفيذ تدابير للتكيف مع تغير المناخ بما يتواءم مع مواطن الضعف الخاصة بها وحسب حالتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛

(٢٠) المرجع نفسه، المقرر ٢/م أ-١٩.

(ب) تحسين أساليب الرصد المرجعية للنظم الجزرية وإعداد نماذج توقعات مناخية أكثر تفصيلا تمكّن من إعداد توقعات أفضل بشأن الآثار المستقبلية على الجزر الصغيرة؛

(ج) التوعية بمخاطر تغير المناخ وإجراء اتصالات بشأن ذلك بما في ذلك عبر التحاور مع المجتمعات المحلية لتعزيز القدرة البشرية والبيئية على التكيف مع آثار تغير المناخ الأطول أجلاً؛

(د) تدارك الثغرات المتبقية في القدرات على الحصول على التمويل المتصل بالمناخ وإدارة هذا التمويل.

٤٥ - ونسلّم بأن التخلص بالتدريج من المواد المستنفدة للأوزون تترتب عليه زيادة سريعة في استعمال مركبات الهيدروفلوروكربون التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاحترار العالمي وإطلاق تلك المركبات في البيئة. وندعم التقليص التدريجي لاستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون وإنتاجها.

٤٦ - ونحن نسلم بأهمية زيادة دعم أنشطة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق آلية المبادرة المعززة، بما في ذلك تنفيذ إطار وارسو للمبادرة المعززة[٢١].

الطاقة المستدامة

٤٧ - إننا نسلّم بأن الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد يشكل مصدرا رئيسيا للضعف الاقتصادي كما يمثل تحديا بارزا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى عقود عديدة، وبأن توفير الطاقة المستدامة يؤدي دورا حيويا بوصفه عاملا من عوامل التمكين الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تعزيز إمكانية حصولها على خدمات الطاقة الحديثة، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة واستخدام تكنولوجيا مجدية اقتصاديّا وسليمة بيئيّا.

٤٨ - ونؤكد على الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المستدامة، بما في ذلك عن طريق إعلان بربادوس بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يهدف إلى تشجيع القيام بالأنشطة التحويلية والمبتكرة في مجالات من قبيل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة، والطاقة المتجددة، واستخدام التكنولوجيات الموفرة للطاقة، وتحقيق التنمية المنخفضة الانبعاثات الكربونية،

(٢١) FCCC/CP/2013/10.

في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على نفسها طوعا باتخاذ الإجراءات الواردة في المرفق الأول من إعلان برنادوس. وتشكل مبادرة الأمين العام ''الطاقة المستدامة للجميع''، والتي تركز على توفير الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، إلى جانب الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها، إطارا مفيدا في هذا الصدد.

٤٩ - ونحث المجتمع الدولي، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية والدولية والجهات المانحة الثنائية، ومنظومة الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وغيرها من الجهات المعنية، على مواصلة توفير الدعم الكافي، بما في ذلك في مجالي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في أُطر متفق عليها من أجل وضع وتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي بهدف التصدي لمواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص. ونرحب بالشبكة العالمية للطاقة المتجددة الخاصة بالجزر التي أنشأتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتي تقدم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تجميع المعارف وتبادل أفضل الممارسات.

٥٠ - ونحن نؤيد بقوة جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) وضع استراتيجية واتّخاذ تدابير هادفة من أجل تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وتعزيز نظم الطاقة المستدامة بالاستناد إلى جميع مصادر الطاقة، ولا سيما الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل طاقة الرياح والكتلة الإحيائية المستدامة، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرمائية، والوقود الأحيائي، والطاقة الحرارية الأرضية؛

(ب) تسهيل وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى آليات التمويل الحالية من أجل زيادة تدفقات رأس المال من أجل تنفيذ مشاريع الطاقة المستدامة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) دعم الاستثمارات في مبادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية والمبادرات المتعلقة بها، ولا سيما ''مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية'' (SIDS DOCK)، التي تشمل مجموعة مشاريع إرشادية قيد الإعداد في مجال الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وحفظ الطاقة، بالإضافة إلى مشاريع بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والتثقيف العام والتوعية؛

(د) تعزيز التعاون الدولي لضمان إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على الطاقة عبر عدة سبل من بينها تعزيز التكامل مع أسواق الطاقة الإقليمية والدولية،

وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتاحة على الصعيد المحلي في مجموعة مصادر الطاقة التي تستخدمها هذه البلدان، ومشاريع تطوير البنى التحتية المشتركة، والاستثمار في الإنتاج وقدرات التخزين وفقا للتشريعات الوطنية؛

(هـ) بلوغ ما وضعته لنفسها من أهداف جريئة وطموحة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال العقد المقبل، مع مراعاة الظروف الوطنية، وتنوّع نظم الطاقة، وتوفير الأموال والتكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

(و) تعزيز التعاون على الصعيد الدولي والتعاون في ما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات البحث والتطوير التكنولوجي وتنفيذ التكنولوجيات المناسبة في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والتكنولوجيات السليمة بيئيا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تكنولوجيا الوقود الأحفوري الأنظف وتكنولوجيا الشبكات الذكية، بسبل عدّة تشمل توفير التمويل من مصادر متنوعة وتبادل أفضل الممارسات وإتاحة الحصول على تكنولوجيات ذات كفاءة، بشروط متفق عليها؛

(ز) الاستفادة من الآليات القائمة، والقيام، في مناطق الدول الجزرية الصغيرة التي لا توجد فيها مثل هذه الآليات، بتشجيع إنشاء مستودعات بيانات إقليمية متاحة على الإنترنت بحيث تكون ميسرة الاستخدام ودقيقة وشاملة في مجال الطاقة. وإجراء الدراسات التقنية وجمع المعلومات عن استقرار الشبكة وإدارتها، بما في ذلك الدراسات الهادفة إلى إتاحة بلوغ أقصى درجات التكامل في مجال الطاقة المتجددة وآليات التخزين المبتكرة؛

(ح) العمل وفق نهج متكامل لوضع وتعزيز خرائط طريق مبتكرة للطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقديم معلومات مفصّلة عن تخطيط الموارد بحيث يراعي الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فضلا عن إمكانية حصول الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية على الطاقة.

الحد من أخطار الكوارث

٥١ - إننا نسلّم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تصارع آثار كوارث اشتدّت حدّة بعضها، وفاقم تغيّر المناخ حدّة بعضها الآخر، الأمر الذي أعاق تقدمها صوب تحقيق التنمية المستدامة. ونسلّم أيضا بأن الكوارث لها تأثيرها غير المتناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالحاجة الماسة إلى بناء القدرة على التكيّف، وتعزيز الرصد والوقاية، والحد من مواطن الضعف، وزيادة الوعي والتأهب للاستجابة للكوارث والتعافي منها.

٥٢ - وبالنظر إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومواطن الضعف الفريدة والخاصة بها، فإننا نلتزم بدعم جهودها الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) الحصول على المساعدة التقنية والتمويل من أجل حيازة نظم الإنذار المبكر، والحد من أخطار الكوارث، وتحسين الاستجابة لحالات ما بعد الكوارث والتعافي منها، وتقييم المخاطر وجمع البيانات المتعلقة بها، واستخدام وتخطيط الأراضي، والحصول على معدات المراقبة، وإعداد برامج التثقيف للتأهب للكوارث والتعافي منها، بما في ذلك بموجب الإطار العالمي للخدمات المناخية وإدارة أخطار الكوارث؛

(ب) تعزيز التعاون والاستثمار في مجال إدارة أخطار الكوارث في القطاعين العام والخاص؛

(ج) تعزيز ودعم التخطيط لحالات الطوارئ والأحكام المتعلقة بالتأهب للكوارث والاستجابة لها، والإغاثة في حالات الطوارئ وإجلاء السكان، ولا سيما الضعفاء منهم، بمن فيهم النساء والفتيات والمشرّدون داخليا والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(د) تنفيذ إطار عمل هيوغو والعمل من أجل إيجاد إطار دولي جديد وطموح للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، يستند إلى الإنجازات السابقة، ويعطي الأولوية للوقاية منها والتخفيف من آثارها، ويتضمن أطر التنفيذ لمعالجة الثغرات في التنفيذ متى وجدت؛

(هـ) تعميم السياسات والبرامج المتصلة بالحد من أخطار الكوارث، والتكيّف مع تغير المناخ، والتنمية، حسب الاقتضاء؛

(و) المواءمة بين نظم الإبلاغ الوطنية والإقليمية، حيثما وجدت، لزيادة أوجه التآزر والاتساق؛

(ز) إنشاء مرافق التأمين ضد أخطار الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيزها، وإدراج إدارة أخطار الكوارث، وبناء القدرة على التكيف في صلب السياسات والاستراتيجيات، حيثما أمكن؛

(ح) زيادة المشاركة الدولية والإقليمية في مبادرات الحد من أخطار الكوارث.

المحيطات والبحار

٥٣ - إننا نسلّم بأن المحيطات والبحار، جنبا إلى جنب مع المناطق الساحلية، تشكل عنصرا أساسيا من عناصر النظام الإيكولوجي للأرض، وهي مرتبطة ارتباطا جوهريا بالتنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فوجود محيطات

وسواحل سليمة ومنتجة وقادرة على التكيف هو أمر حاسم من أجل تحقيق أهداف عدّة، من جملتها، القضاء على الفقر، وتوفير إمكانية الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتوفير سبل كسب العيش، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية بما في ذلك عزل الكربون، كما يمثل عنصرا هاما في هوية شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وثقافتها. وتعدّ مصائد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية، والسياحة الساحلية، وإمكانية استغلال موارد قاع البحار، ومصادر الطاقة المتجددة المحتملة، من أهم اللبنات لبناء اقتصاد محيطي مستدام في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٤ - فالدول الجزرية الصغيرة النامية لديها مناطق بحرية كبيرة، وقد أظهرت قدرات قيادية بارزة في مجال حفظ هذه المناطق ومواردها واستخدامها استخداما مستداما. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها هذه الدول لوضع وتنفيذ استراتيجيات من أجل الحفاظ على هذه المناطق ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. ونؤيّد أيضا الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على التراث الثقافي القيّم المغمور بالمياه.

٥٥ - ونؤكد من جديد أن القانون الدولي، على النحو المبيّن في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٢٢]، يوفّر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

٥٦ - واعترافا بالشاغل المتمثل في الآثار الضارة لتسربات النفط المحتملة من السفن الغارقة التابعة للدول على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومراعاة للحساسيات المحيطة بالسفن التي تعد قبورا بحرية، فإننا نشير إلى أنه ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية وأرباب السفن المعنيين أن يواصلوا معالجة المسائل المرتبطة بهذه المواضيع ثنائيا، وعلى أساس كل حالة على حدة.

٥٧ - ونسلّم بضرورة الأخذ بنهج متكامل للنظام الإيكولوجي إزاء الأنشطة المتصلة بالمحيطات من أجل توفير الحد الأمثل من الفرص. وينبغي أن يرتكز هذا النهج على أفضل المعارف العلمية المتاحة، وأن يولي الاعتبار الواجب لجهود الحفظ والنهج التحوطية، وأن يضمن الاتساق والتوازن في ما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٥٨ - ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد بقوة اتخاذ إجراءات لتحقيق ما يلي:

(٢٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٣٣، الرقم ٣١٣٦٣.

(أ) تعزيز ودعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تقييم حالة المحيطات والبحار ومواردها وحفظها وحمايتها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام، وذلك من خلال دعم البحوث وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية، والإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك إدارة مصائد الأسماك، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية المتعلقة بالاستكشاف والاستخدام المستدام للموارد الحية وغير الحية؛

(ب) المشاركة في الجهود الوطنية والإقليمية لتنمية موارد المحيطات للدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو مستدام وتوليد عائدات متزايدة لشعوبها؛

(ج) التنفيذ الكامل والفعال لبرامج البحار الإقليمية التي تشارك فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) التصدي للتلوث البحري عبر إقامة شراكات فعالة، بما في ذلك من خلال وضع ترتيبات ذات صلة بالموضوع وتنفيذها، من قبيل برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والصكوك المتعلقة، حسب الاقتضاء، بالحطام البحري، والمغذيات ومياه الصرف الصحي وغير ذلك من مصادر التلوث البحري، ومن خلال تبادل أفضل الممارسات وتطبيقها؛

(هـ) اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الشعاب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من خلال وضع وتنفيذ نهج شاملة ومتكاملة لإدارة مناعتها وتعزيزها في مواجهة الضغوط، بما في ذلك تلك الناجمة عن تحمّض المحيطات والأنواع التوسعية، ومن خلال الاستفادة من تدابير من قبيل تلك المحددة في إطار عمل المبادرة الدولية للشعاب المرجانية لعام ٢٠١٣؛

(و) إجراء البحوث العلمية البحرية وتطوير قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية التكنولوجية في هذا المجال، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز إقليمية متخصصة بعلوم المحيطات، وتوفير المساعدة التقنية المتعلقة بتعيين حدود المناطق البحرية، وإعداد التقارير المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري؛

(ز) تعزيز وتنفيذ نظام رصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها، بغرض منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه بفعالية، بسبل منها الاستثمار في القدرات المؤسسية على المستويات المناسبة؛

(ح) دعم التنمية المستدامة لمصائد الأسماك صغيرة النطاق، وتحسين آليات تقييم موارد مصائد الأسماك وإدارتها، وتحسين المرافق للعاملين فيها، فضلا عن إطلاق مبادرات

تضيف قيمة إلى إنتاجها وتحسّن سبل وصول المنتجات الواردة من مصائد الأسماك المستدامة صغيرة النطاق من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الأسواق؛

(ط) تشديد الضوابط المفروضة على الإعانات التي تقدم إلى قطاع مصائد الأسماك، بسبل من بينها حظر أشكال معينة من الإعانات التي تفضي إلى إيجاد طاقات زائدة عن الحاجة وإلى ممارسة الصيد المفرط، وفقا لإعلان الدوحة الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

(ي) بالنسبة إلى الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام ٢٠٠١ بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه[٢٣]، أن تنظر في القيام بذلك؛

(ك) تعزيز حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام، بما في ذلك عن طريق اتّخاذ المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المعنية تدابير تفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ل) تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على استغلال موارد مصائد الأسماك على نحو مستدام وتنمية الصناعات المتصلة بمصائد الأسماك، بما يمكّن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق الاستفادة القصوى من موارد مصائد الأسماك ويضمن ألا يُلقى عليها بشكل غير متناسب عبء حفظ موارد المحيطات وإدارتها؛

(م) حثّ المجتمع الدولي على التعاون من أجل تنفيذ المسؤوليات المشتركة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بهدف تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الاستفادة من الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال التي تشملها تلك المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛

(ن) تعزيز التعاون على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي للتصدّي لأسباب تحمّض المحيطات، ومواصلة دراسة آثاره وتقليصها إلى أدنى حد، بما في ذلك من خلال تقاسم المعلومات، وتنظيم حلقات عمل إقليمية، تضم علماء من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفرقة البحوث الدولية، واتخاذ خطوات لزيادة قدرة النظم

(٢٣) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٤.

الإيكولوجية البحرية على تحمّل آثار تحمض المحيطات، من خلال إمكانية وضع استراتيجية عن تحمّض المحيطات على مستوى الدول الجزرية الصغيرة النامية كلها؛

(س) القيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحفظ ما لا تقل نسبته عن ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما المناطق التي لها أهمية خاصة بالنسبة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وذلك من خلال منظومات من المناطق المحمية المدارة بطريقة فعالة وعادلة والممثلة للنظم الإيكولوجية والمترابطة على نحو جيد، ومن خلال تدابير حفظ فعالة أخرى متخذة حسب المناطق، من أجل الحد من معدل استنفاد التنوّع البيولوجي في البيئة البحرية؛

(ع) معالجة الشواغل الناجمة عن الآثار الطويلة الأجل المترتبة على إغراق الذخائر في البحر، بما في ذلك آثارها على صحة الإنسان وسلامته، وعلى البيئة والموارد البحرية.

الأمن الغذائي والتغذية

٥٩ - إننا ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي في المقام الأول من البلدان المستوردة الصافية لكامل احتياجاتها من الغذاء، وأنها عرضة للتأثر بصورة استثنائية بمدى التذبذب في توافر الواردات من الأغذية والتقلب الحاد في أسعارها. ولذلك، فمن الأهمية بمكان دعم حق كل شخص في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذٍّ، والقضاء على الجوع، وتوفير سبل كسب الرزق، مع القيام في الوقت نفسه بحفظ الأراضي والتربة والغابات والمياه والنباتات والحيوانات والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وحمايتها وكفالة استخدامها على نحو مستدام. وإننا نشدد على الدور البالغ الأهمية الذي تؤدّيه النظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصائد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في كفالة الأمن الغذائي والتغذية وفي توفير سبل العيش لسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٠ - وإننا ندرك الخطر الناجم عن اتّباع نظام غذائي غير صحي وضرورة تشجيع إنتاج الأغذية الصحية واستهلاكها.

٦١ - ونقر بالدعوة الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري الأقاليمي للمؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعتمدة في بريدجتاون، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣[٢٤] من أجل تيسير عقد اجتماع بشأن الأمن الغذائي والتغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل وضع برنامج عمل للتصدي للتحديات التي تواجهها في هذين

(٢٤) A/CONF.223/PC/2، المرفق.

المجالين، وندعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى تيسير هذا المنتدى الذي يُعقد مرة كل سنتين.

٦٢ - ونحيط علما بالدعوة إلى انعقاد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي تنظّمه كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وتترتب عليه آثار هامة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتطلع إلى ما سيسفر عنه من نتائج.

٦٣ - وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بالعمل معا من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تشجيع اللجوء بشكل أكبر إلى ممارسات الزراعة المستدامة والممارسات المستدامة في مجالات المحاصيل والماشية والحراجة ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بغية تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، مع ضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية اللازمة؛

(ب) تشجيع الأسواق الدولية والمحلية المفتوحة ذات الكفاءة على دعم التنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) تحسين التعاون الدولي لغرض الحفاظ على إمكانية الوصول إلى أسواق الغذاء العالمية وخاصة أثناء فترات التقلب العالي في أسواق السلع الأساسية؛

(د) زيادة الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، مع التركيز على تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء منهم؛

(هـ) وضع حد لسوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك عن طريق تأمين إمكانية الحصول على ما يكفي من الطعام المأمون والمعقول التكلفة والمتنوع والمغذي، على مدار السنة؛

(و) تعزيز قدرة الزراعة ومصائد الأسماك على تحمّل الآثار السلبية لتغير المناخ وتحمّض المحيطات والكوارث الطبيعية؛

(ز) الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي المستدام من خلال التعاون التقني الدولي.

المياه والصرف الصحي

٦٤ - إننا ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه العديد من التحديات في ما يتعلق بموارد المياه العذبة، بما في ذلك تلوث المياه والاستغلال المفرط للمياه السطحية والجوفية.

والساحلية، وتسرب المياه المالحة، والجفاف، وندرة المياه، وتحات التربة، ومعالجة المياه والمياه المستعملة، فضلا عن الافتقار إلى الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وعلاوة على ذلك، تؤثّر أي تغيرات في أنماط هطول المطر المرتبطة بتغير المناخ بشكل متفاوت إقليميا وقد يكون تأثيرها كبيرا على إمدادات المياه.

٦٥ - وإننا، في هذا الصدد، ملتزمون بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تطوير القدرات المؤسسية والبشرية من أجل تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية على نحو فعال وشامل للجميع ومستدام، بما في ذلك دعم مشاركة المرأة في نظم إدارة المياه؛

(ب) توفير وتشغيل مرافق وبنى تحتية لمياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية ونظم إدارة النفايات، بما في ذلك استكشاف إمكانية تنفيذ تكنولوجيا تحلية حيثما يكون ذلك مجديا اقتصاديا وبيئيا؛

(ج) تيسير التوسع في معالجة المياه المستعملة وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها في سياق استدامة استخدام الموارد المائية وكفاءتها؛

(د) تحسين كفاءة استخدام المياه، والعمل من أجل القضاء على الإفراط في استخراج المياه، ولا سيما المياه الجوفية، والتخفيف من آثار تسرب المياه المالحة.

النقل المستدام

٦٦ - إننا نسلّم بأن النقل والتنقل أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للنقل المستدام أن يحسِّن النمو الاقتصادي وأن يعزز فرص التجارة المتاحة ويحسن إمكانية الوصول. ومن شأن النقل المأمون والموثوق به والمستدام تحقيق تكامل أفضل للاقتصاد، مع مراعاة لأوضاع البيئة. ونسلم أيضا بما لتنقل الأشخاص والبضائع على نحو يتسم بالكفاءة من أهمية لتعزيز المشاركة الكاملة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وبإمكانية أن تؤدي وسائل النقل المستدامة إلى تحسين العدالة الاجتماعية والصحة وقدرة المدن على الصمود، وإلى إيجاد روابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وإلى زيادة إنتاجية المناطق الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٧ - وفي هذا الصدد، فإننا ملتزمون بمواصلة وتعزيز تقديم الدعم إلى جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تحقيق إمكانية النقل السليم بيئيا والمأمون وميسور التكلفة وجيد الصيانة؛

(ب) النهوض بسلامة النقل البري والبحري والجوي؛

(ج) وضع ترتيبات عملية للنقل على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك تحسين سياسات النقل الجوي والبري والبحري التي تتبع النهج القائم على دورة الحياة في ما يتعلق بتطوير وإدارة الهياكل الأساسية للنقل؛

(د) زيادة كفاءة استخدام الطاقة في قطاع النقل.

الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٦٨ - لما كان تشجيع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج هو أحد الأهداف الجامعة للتنمية المستدامة وشرط أساسي لتحقيقها، فإننا نشير إلى إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ورؤيته، ونسلّم بأن جميع البلدان ينبغي أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، على أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور قيادي في هذه العملية وأن تستفيد منها جميع البلدان. وينبغي أن يكون ذلك متفقا مع أهدافها واحتياجاتها وأولوياتها الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على نموها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

٦٩ - وفي هذا الصدد، فإننا ننادي بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف وضع وتنفيذ برامج ضمن إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة سعيا إلى النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع التركيز على المؤسسات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والسياحة المستدامة، وإدارة النفايات، والغذاء، والتغذية، وأنماط الحياة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والروابط في سلسلة الإمداد من أجل النهوض بالتنمية الريفية.

إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما فيها النفايات الخطرة

٧٠ - إننا نسلّم بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال فترة حياتها، وكذلك الإدارة السليمة للنفايات أمر بالغ الأهمية لحماية صحة البشر والبيئة. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما هي الحال بالنسبة لجميع البلدان، فإن الإدارة السليمة بيئيا للنفايات هي أيضا أمر بالغ الأهمية من أجل صحة البشر وحماية البيئة، كما أنه من شأن الخصائص التي تميز

الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث صغر مساحة أرضها ومواقعها النائية أن يفرض عليها تحديات خاصة في مجال التخلص من النفايات على نحو سليم.

٧١ - وفي هذا الصدد، فإننا نقر التدابير التالية المتخذة من أجل تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات:

(أ) تعزيز برامج التعاون التقني، بما في ذلك تلك التي تجري في إطار اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود[٢٥]، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، واتفاقية لندن والبروتوكول الملحق بها، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، من أجل تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بإدارة النفايات، بما في ذلك النفايات الكيميائية والخطرة، والنفايات الناجمة عن الطائرات والسفن، والنفايات البلاستيكية البحرية، وزيادة تعزيز وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية للخطط الطارئة لمكافحة الانسكابات النفطية؛

(ب) بالنسبة إلى الدول التي لم تنظر بعد في أن تصبح أطرافا في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، وكفالة تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك توفير الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم المناسب، أن تقوم بذلك، وأن تنفذ، حسب الاقتضاء، النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ج) تيسير تحسين الوصول إلى البرامج القائمة لبناء القدرات، من قبيل البرامج التي تنفذ في إطار اللوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية، والتي تدعو إلى تعزيز إدارة مخاطر محددة، بما في ذلك برامج مراقبة الأحداث الكيميائية وغيرها من الأحداث السمية والبيئية؛

(د) تنفيذ نُهُج التخفيض وإعادة الاستخدام والتدوير والتعافي والإعادة، وفقا للقدرات والأولويات الوطنية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتكنولوجيات الملائمة بيئيا.

الصحة والأمراض غير المعدية

٧٢ - إننا نسلّم بأن الصحة شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعها، ونتيجة من نتائجها، ومؤشر عليها. وندرك أنه لن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة إلا في ظل عدم

(٢٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، الرقم ٢٨٩١١.

انتشار الأمراض الموهنة المعدية وغير المعدية، بما فيها الأمراض الناشئة والتي تعاود الظهور، وعند بلوغ السكان حالة من السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية.

٧٣ - ونعترف بأن العبء والتهديد المتمثلين في الأمراض المعدية وغير المعدية، ما زالا من الشواغل الخطيرة على الصعيد العالمي ويشكلان أحد أكبر التحديات الماثلة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية في القرن الحادي والعشرين. وفي حين أن الوقاية والعلاج والرعاية والتعليم عناصر بالغة الأهمية، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الإجراءات الوطنية التي اتخذها الدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض التصدي للأمراض المعدية وغير المعدية.

٧٤ - ونحيط علما بالوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها[٢٦].

٧٥ - وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) وضع السياسات والاستراتيجيات الشاملة للحكومة ككل والمتعددة القطاعات والرامية إلى الوقاية من الأمراض ومعالجتها، وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات على نحو شامل، بما في ذلك من خلال تعزيز النظم الصحية، وتشجيع التنفيذ الفعال للتغطية الصحية الشاملة، وتوزيع اللوازم الطبية والأدوية، والتثقيف والتوعية العامة، وحفز الناس على أن يعيشوا حياة أكثر صحة، عن طريق اتباع النظم الغذائية الصحية، والتغذية الجيدة، والرياضة، والتثقيف؛

(ب) وضع برامج وسياسات وطنية محددة تهدف إلى تعزيز النظم الصحية، وتحقيق التغطية الشاملة من الخدمات الصحية، وتوزيع اللوازم الطبية والأدوية، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والشركاء الإنمائيين الرئيسيين، والجهات المعنية الأخرى، بناء على دعوة من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) اتخاذ خطوات عاجلة لوضع أهداف واستراتيجيات لفترة السنوات العشر من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٥ من أجل عكس اتجاه انتشار الأمراض غير المعدية وحدتها؛

(د) تنفيذ أنشطة ذات تخطيط جيد وقيمة مضافة، تعزز النهوض بالصحة وتحسن الرعاية الصحية الأولية، ووضع آليات للمساءلة لرصد الأمراض غير المعدية؛

---

(٢٦) القرار ٦٨/٣٠٠، المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(هـ) تفعيل التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال مكافحة الأمراض، عن طريق استخدام المنتديات الدولية والإقليمية القائمة لعقد الاجتماعات المشتركة التي تعقد كل سنتين لوزراء الصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والقطاعات الأخرى ذات الصلة، من أجل التصدي للأمراض غير المعدية على وجه الخصوص؛

(و) تحقيق حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه والرعاية والدعم المتعلقين به، والقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، فضلا عن تجديد وتعزيز جهود مكافحة الملاريا والسل، وأمراض المناطق المدارية المهملة الناشئة والعائدة، بما في ذلك حمى تشيكونغونيا وحمى الضنك؛

(ز) الحد من معدلات الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال، وتحسين صحة الأمهات والرضع والأطفال.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧٦ - إننا ندرك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، لها أثر تحويلي ومضاعِف على التنمية المستدامة، وأنها تشكل القوة المحركة للنمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للنساء أن يشكلن عناصر قوية للتغيير.

٧٧ - وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية والرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

(ب) إدماج المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان المساواة في الحصول على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق؛

(د) إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

(هـ) مواصلة اتخاذ تدابير تكفل للمرأة المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة في جميع الميادين وفي القيادة على جميع مستويات صنع القرار في القطاعين العام والخاص، عن طريق السياسات والإجراءات، من قبيل التدابير الخاصة المؤقتة، حسب الاقتضاء، ومن خلال وضع أهداف وغايات ومعايير ملموسة والعمل على تحقيقها؛

(و) ضمان المساواة في الحصول على نوعية جيدة من التعليم والرعاية الصحية؛

(ز) ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع النساء في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحماية صحتهن الجنسية والإنجابية وحقوقهن الإنجابية وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٢٧]، ومنهاج عمل بيجين[٢٨]، والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما؛

(ح) معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية والاجتماعية – الاقتصادية، والأشكال المتعددة من التمييز التي تؤثر على النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، والتي تعيق التقدم والتنمية؛

(ط) منح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي وغيرها من أشكال الممتلكات وملكيتها والسيطرة عليها، وإلى الائتمان والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة.

التنمية الاجتماعية

٧٨ – إننا نسلّم بأن التنمية الاجتماعية، باعتبارها أحد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، لها أهميتها الحاسمة لضمان إحراز تقدم من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية سواء الآن أو في المستقبل. لذلك نؤيد الجهود الرامية إلى تحسين الحماية الاجتماعية والإدماج، من أجل تحسين الرفاه وضمان الفرص للفئات الأكثر ضعفا والأشد حرمانا.

٧٩ – ونساند الدول الجزرية الصغيرة النامية في التزامها بنهج للتنمية يركز على القضاء على الفقر، الأمر الذي ينبغي أن يضمن أن تتاح للأشخاص، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر، على قدم المساواة، إمكانية الوصول إلى التعليم والصحة والغذاء والمياه والمرافق الصحية وغيرها من الخدمات العامة والاجتماعية، والوصول إلى الموارد الإنتاجية، بما في ذلك القروض والأراضي والتدريب والمعارف والمعلومات والدراية الفنية. وهذا النهج يمكِّن المواطنين والمجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرارات بشأن السياسات والبرامج الإنمائية.

(٢٧) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥–١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤–١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

الثقافة والرياضة

٨٠ - إننا ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها ثروة ثقافية، هي بمثابة القوة الدافعة والأداة التمكينية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، فإن المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وتجلياتها الثقافية التي تؤكد على الصلات العميقة بين الشعوب والثقافة والمعرفة والبيئة الطبيعية، يمكن أن تنهض حقا بتحقيق التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي.

٨١ - وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد بقوة جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات والتعاون الدولي في الميدان الثقافي، تمشيا مع الاتفاقيات الدولية المنطبقة، ولا سيما اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛

(ب) الاستفادة من العمل المشترك بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونسكو؛

(ج) تطوير وتعزيز الأنشطة الثقافية الوطنية والإقليمية والهياكل الأساسية، بما في ذلك عن طريق شبكة مواقع التراث العالمي، مما يعزز القدرات المحلية، ويعزز الوعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويحسن التراث الثقافي الملموس وغير الملموس، بما في ذلك المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية، وإشراك السكان المحليين لصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛

(د) تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، بما فيها السياحة، والتي تستفيد من التراث الثري للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولها دور تقوم به في النمو المستدام والشامل للجميع؛

(هـ) تطوير آليات محلية لصون وتعزيز وحماية وحفظ ممارسات التراث الطبيعي والثقافي الملموس وغير الملموس، والمعارف التقليدية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٢ - واعترافا بالقدرات القوية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الرياضة، نؤيد قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية باستخدام الرياضة كوسيلة لحفز التنمية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والسلام، والتعليم، والنهوض بالصحة، وبناء مهارات الحياة، لا سيما في صفوف الشباب.

تعزيز المجتمعات السلمية والمجتمعات المحلية الآمنة

٨٣ - إننا ندرك أهمية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الجارية الرامية إلى كفالة مجتمعات سلمية ومجتمعات محلية آمنة، بوسائل من بينها بناء مؤسسات مستجيبة

وخاضعة للمساءلة، وكفالة الوصول إلى العدالة، واحترام جميع حقوق الإنسان، مع مراعاة الأولويات والتشريعات الوطنية.

٨٤ - وندرك أن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن تتأثر سلبا بالجريمة والعنف، بما في ذلك النزاع وعنف العصابات والعنف في أوساط الشباب، والقرصنة، والاتجار بالبشر والجرائم السيبرانية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى وجه الخصوص، فإن الافتقار إلى سبل العيش المستدامة والفرص المتاحة لمواصلة التعليم وهدم هياكل دعم المجتمع المحلي، يمكن أن تؤدي إلى تزايد أعداد الشباب من الرجال والنساء المنخرطين في العنف والجريمة.

٨٥ - وإننا نؤيد جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص والجرائم السيبرانية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة الدولية، وذلك بتشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات المنطبقة والتصديق عليها، وسن واستخدام تشريعات تحظر الاتجار بالبشر، وبتعزيز المؤسسات القوية وتحسين الآليات التي تكفل الحماية من أجل ضمان الرعاية الملائمة لضحايا الاتجار بالجنس والعمل القسري، وفقا للاتفاقات والمعاهدات الوطنية والدولية ذات الصلة.

٨٦ - ونؤيد وضع خطط عمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات اللائي كثيرا ما يكنَّ أهدافا للعنف القائم على نوع الجنس واللائي يتأثرن على نحو غير متناسب بالجريمة والعنف والنزاع، وكفالة مشاركتهن بصورة أساسية في جميع العمليات ذات الصلة.

التعليم

٨٧ - نؤكد من جديد أن الوصول الكامل وعلى قدم المساواة إلى التعليم الجيد على جميع المستويات شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ونؤكد أهمية الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المبذولة في هذا الصدد.

٨٨ - وفي هذا الصدد، فنحن ملتزمون بتقديم الدعم بقوة لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) توفير التعليم والتدريب عاليي الجودة للشباب والفتيات، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في المجالات الإبداعية والثقافية والبيئية والميادين المتصلة بها، حتى يتسنى لجميع الناس امتلاك المهارات الضرورية ويمكنهم أن يستفيدوا من فرص العمل لكي يعيشوا حياة منتجة؛

(ب) ضمان أن يسهم التعليم في النهوض ببناء السلام وتعزيز الإدماج الاجتماعي؛

(ج) زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات من أجل الجميع، بما في ذلك التدريب المهني، فضلا عن تحسين فرص الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي بما في ذلك المهارات المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة، بسبل من بينها الوسائل الرسمية وغير الرسمية، من قبيل استخدام التعليم عن بعد، ووضع نُهُج التدريب المناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

التنوع البيولوجي

٨٩ - إننا متفقون على تعزيز التعاون وإقامة الشراكات على الصعيد الدولي، حسب الاقتضاء، وتبادل المعلومات، ونرحب في هذا السياق بعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠، من أجل تشجيع جميع الجهات المعنية على المشاركة بنشاط في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، والحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها، توخيا للعيش في وئام مع الطبيعة.

٩٠ - ونحن نسلّم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها عموما تنوع بيولوجي بحري وبري غير عادي، وفي كثير من الحالات يعد هذا الأمر أساسياً في سبل كسب عيشها وهويتها. وإذ نلاحظ أن هذا التنوع البيولوجي القيّم وخدمات النظم الإيكولوجية التي يوفرها يواجه خطراً داهماً، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) حفظ التنوع البيولوجي واستخدام مكوناته بصورة مستدامة وتقاسم الفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بصورة عادلة ومنصفة؛

(ب) تصدير المنتجات العضوية والطبيعية والمنتجات المزروعة محليا بطريقة مستدامة؛

(ج) الحصول على الموارد المالية والتقنية من أجل حفظ وإدارة التنوع البيولوجي على نحو مستدام.

٩١ - وإننا ندعو الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[٢٩] إلى النظر في التصديق على بروتوكول ناغويا الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي والمتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها، وتنفيذه، وفي الوقت نفسه نسلّم بما يمكن أن يؤديه الحصول على الموارد الجينية والتقاسم المنصف للفوائد الناشئة

(٢٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

عن استخدامها من دور في المساهمة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٩٢ - إننا نسلّم بأن التصدي للتحديات المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف سيكون من الأمور الجوهرية لكي تحقق الدول الجزرية الصغيرة النامية الأمن الغذائي والتغذية، والتكيف مع تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. كما نؤيد بقوة الجهود التي تبذلها هذه الدول في تصميم وتنفيذ سياسات التأهب والمرونة المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على سبيل الأولوية وحفز تعبئة الموارد المالية من مجموعة من الموارد العامة والخاصة، وكذلك تعزيز استدامة موارد التربة المحدودة لديها.

٩٣ - ونعترف بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المعنون ”متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)“[٣٠]، الذي قرر فيه مؤتمر الأطراف إنشاء فريق عامل حكومي دولي لكي يقوم، في جملة أمور، بوضع تعريف على أساس علمي لمفهوم التعادل في تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة.

الغابات

٩٤ - إننا إذ نسلّم بالأهمية الحيوية للغابات في ما يتعلق بسبل العيش والنظم الإيكولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات؛

(ب) الإبطاء في معدل إزالة الغابات وتدهورها ووقف اتجاهه وعكس مساره، وذلك بسبل تشمل تعزيز التجارة في منتجات الغابات التي يجري الحصول عليها بصورة قانونية ومستدامة؛

(ج) إعادة زراعة الغابات وإصلاح الغابات وغرس الغابات الجديدة على نحو ملائم؛

(٣٠) ICCD/COP (11)/23/Add.1، المقرر ٨/م أ-١١.

(د) معالجة العقبات وتحيُّن الفرص لحشد التمويل من جميع المصادر لدعم السياسات الوطنية المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات وتحسين حالة التنوع البيولوجي من خلال حفظ وحماية النظم الإيكولوجية والأنواع والتنوع الجيني؛

(هـ) المشاركة في استعراض الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من أجل استكشاف المجموعة الكاملة للخيارات بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات؛

(و) تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية والبشرية من أجل الإدارة المستدامة للغابات استناداً إلى نهج شامل ومتكامل للاستخدام المستدام لموارد الغابات.

الأنواع الدخيلة التوسعية

٩٥ - إننا إذ نلاحظ أن الأنواع الدخيلة التوسعية تشكل خطرا على التنمية المستدامة وتقوض جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي وسبل العيش وحفظ وصون موارد المحيطات ومرونة النظام البيئي، وتعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ، ندعو إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون متعدد القطاعات على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لتوسيع الهياكل القائمة لمجابهة الأنواع الدخيلة التوسعية على نحو فعال؛

(ب) تحسين الجهود الرامية إلى القضاء على الأنواع الدخيلة التوسعية والتحكم فيها، بما في ذلك من خلال توفير الدعم للبحوث وتطوير تكنولوجيات جديدة من خلال توسيع التعاون ودعم الهياكل الإقليمية والدولية القائمة؛

(ج) تطوير وتعزيز القدرة على معالجة قضايا الأنواع الدخيلة التوسعية، بما في ذلك الوقاية منها وتحسين الوعي العام في الدول الجزرية الصغيرة النامية بهذه المسألة.

وسائل التنفيذ، بما في ذلك الشراكات

٩٦ - في حين نسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق تنميتها المستدامة، فإننا ندرك أن التحديات الإنمائية المستمرة التي تواجه هذه الدول تتطلب إقامة شراكة عالمية معزّزة للتنمية، وتوفير وتعبئة جميع وسائل التنفيذ على النحو الملائم، واستمرار الدعم الدولي لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا.

الشراكات

٩٧ - إننا ندعو إلى زيادة جميع أشكال الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن أجلها.

٩٨ - وندرك أنه بالنظر إلى مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحاجتها إلى تعزيز قدرتها على الصمود، وفي ضوء الموضوع الذي يعقد في إطاره المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون الدولي وضمان إقامة شراكات حقيقية ومستمرة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة القضايا المتعلقة بأولويات هذه الدول واحتياجاتها الإنمائية المستدامة.

٩٩ - وندعو أيضا إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وبالأخص التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونؤكد من جديد أن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا يزال هو الشكل الأساسي للتعاون الدولي، وأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب إنما هو مكمل له. وندرك أن الشراكات الحقيقية والمستمرة سوف تؤدي دورا هاما في دفع عجلة التنمية المستدامة، من خلال تسخير إمكانات المشاركة الكاملة بين الحكومات على جميع المستويات، والأعمال التجارية، والمجتمع المدني، ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين. وندرك كذلك أن الشراكات هي أدوات فعالة لتعبئة الموارد البشرية والمالية والخبرات والتكنولوجيا والمعارف ويمكن أن تشكل محركات قوية من أجل التغيير والابتكار والرفاهية.

١٠٠ - ونؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي شركاء على قدم المساواة، وأن الشراكات الحقيقية والمستمرة والقوية إنما تقوم على أساس التعاون المتبادل والملكية، والثقة، والمواءمة، والتنسيق، والاحترام، والتوجه نحو تحقيق النتائج، والمساءلة، والشفافية، وأنها تتطلب إرادة سياسية لاتخاذ التزامات طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها وتنفيذها. وينبغي الاستفادة من الشراكات بجميع أشكالها، بغض النظر عن حجمها وقيمتها الاقتصادية، كما ينبغي تعزيزها وتقويتها لضمان المشاركة الفعالة من مختلف الجهات الفاعلة (بما في ذلك السلطات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية)، والعمل على تحقيق رؤية الدول الجزرية الصغيرة النامية المتمثلة في الاعتماد على الذات والتعاون على تنفيذ السياسات الوطنية التي تساعد على تحقيق الالتزامات الواردة في برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا، والأهداف الإنمائية للألفية، والإعلانات والصكوك الدولية الأخرى.

١٠١ - وفي هذا الصدد، فإننا نطلب من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقديم توصيات، بما في ذلك من خلال استخدام الآليات الحكومية الدولية القائمة، لوضع إطار شراكة لرصد وضمان التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات من خلال إقامة شراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يكفل الإطار أن تركز الشراكات على أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد فرص جديدة لتعزيز التنمية المستدامة لهذه الدول، وضمان التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا. وينبغي تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والستين للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها.

التمويل

١٠٢ - إننا ندرك أن التمويل من جميع المصادر، المحلية والدولية، والعامة والخاصة، وكذلك تطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة الموثوقة والميسورة التكلفة بشروط متفق عليها، وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات، وتهيئة البيئات المؤسسية والسياسات المتعلقة بالبيئة على جميع المستويات هي أمور تشكل في مجموعها وسيلة بالغة الأهمية لدفع عجلة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنظر إلى ما تواجهه هذه الدول من مواطن ضعف فريدة وخاصة تقتضي اهتماما مكرسا، فإنها ستواصل استخدام مجموعة واسعة من آليات التمويل المتاحة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا.

١٠٣ - وإننا ندرك أن التمويل الدولي يؤدي دورا هاما في زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التخفيف من حدة الأزمات المتعددة والاستجابة لها، من خلال زيادة تأثير الصناديق القائمة، وحشد وتحفيز وتوفير الموارد المالية مباشرة من مجموعة متنوعة من المصادر العامة والخاصة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، لدعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا.

١٠٤ - وإننا نحث جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال توفير الموارد المالية، لدعم برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا. وفي هذا الصدد، فإن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، والهدف المتمثل في نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في

المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا، يعد أمراً بالغ الأهمية.

١٠٥ - ونرحب بزيادة الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي. وندرك أيضا الحاجة إلى تحسين فعالية التنمية، وزيادة النهج القائمة على البرامج، واستخدام النظم القطرية للأنشطة التي يديرها القطاع العام، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين المساءلة المتبادلة والشفافية، ونهيب في هذا الصدد بجميع الجهات المانحة عدم تقييد المساعدات إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، فإننا سنجعل التنمية أكثر فعالية وقابلية للتنبؤ بها من خلال تزويد البلدان النامية بالمعلومات الإرشادية بانتظام وفي الوقت المناسب بشأن الدعم المخطط له في المدى المتوسط. وندرك أهمية الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز تملك زمام القيادة فيها في ما يتعلق بالتنمية والمؤسسات والنظم والقدرات الوطنية لضمان أفضل النتائج لتحقيق التنمية الفعالة من خلال مشاركة البرلمانات والمواطنين في تشكيل تلك السياسات وتعميق المشاركة مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي أيضا أن نضع في اعتبارنا أنه لا توجد صيغة موحدة تناسب الجميع تضمن فعالية التنمية. ويجب النظر في حالة كل بلد على حدة تماماً.

١٠٦ - وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز استخدام السياسات المحلية والتمويل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمستويات كل منها من المديونية والقدرات الوطنية؛

(ب) الوصول إلى الترتيبات والطرائق الدولية لتمويل التنمية في البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات واستعراض إجراءات التطبيق؛

(ج) تنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وذلك من خلال توفير الموارد المالية المناسبة وتمشيا مع الالتزامات الدولية القائمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(د) خفض التكاليف المتصلة بالتحويلات المالية مع مواصلة السعي إلى تحقيق الأهداف الدولية والنتائج المتفق عليها للمبادرات الدولية الهامة التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة بشأن التحويلات المالية، نظرا لأهمية هذه التحويلات بالنسبة للنمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

التجارة

١٠٧ - بالنظر إلى أوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل صغر حجمها، ومحدودية قدرتها التفاوضية، وبعدها عن الأسواق، فإننا ندرك الحاجة إلى بذل جهود لدعم اندماجها بصورة أكبر على الصعيد الإقليمي وبين الأقاليم وفي الأسواق العالمية. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تشجيع الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة بنجاح في الاتفاقات التجارية والاقتصادية، مع مراعاة أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية القائمة، حسب الاقتضاء، وننوه بما تم القيام به من عمل حتى الآن في إطار برنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة التابع لمنظمة التجارة العالمية؛

(ب) الحصول على مساعدة تقنية من خلال آليات المساعدة المتصلة بالتجارة وبرامج أخرى لتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك فيما يتعلق بتوضيح القواعد والضوابط التجارية، والتفاوض على الاتفاقات التجارية وتنفيذها، وصياغة وإدارة السياسات التجارية المتماسكة بهدف تحسين القدرة التنافسية التجارية وكذلك آفاق التنمية والنمو؛

(ج) تقييم الآثار المترتبة على الحواجز غير الجمركية والتخفيف منها لإتاحة الفرص للوصول إلى أسواقها من خلال جملة أمور مثل تقديم المساعدة التقنية المناسبة وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية؛

(د) إقامة وتعزيز الشراكات لتدعيم مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات، وبناء قدراتها الإنتاجية ومعالجة قيودها المتعلقة بجانب العرض.

بناء القدرات

١٠٨ - نؤكد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب مواصلة وتعزيز الاستثمارات في مجال التعليم وبرامج تدريبية أخرى لتطوير القدرات البشرية والمؤسسية من أجل بناء قدرة مجتمعاتها واقتصاداتها، وفي الوقت نفسه التشجيع على استخدام واستبقاء المعارف بجميع أشكالها، بما في ذلك المعارف التقليدية، داخل هذه الدول، وضمان المساءلة والشفافية في جميع الجهود الرامية إلى بناء القدرات من قبل جميع الأطراف.

١٠٩ - وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تحسين الآليات والموارد القائمة لتوفير برامج منسقة ومتسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وبالتعاون مع الوكالات الوطنية واللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، من أجل تعزيز القدرات الوطنية والمؤسسات، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة والنجاحات المحققة من مبادرة بناء القدرات لعام ٢٠١٥؛

(ب) تعزيز مؤسساتها الوطنية استكمالا لبناء قدراتها؛

(ج) ضمان إدراج أنشطة بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، حسب الاقتضاء، في جميع أطر التعاون والشراكات، وإدماجها في أولويات وبرامج عمل جميع وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتنسيق مع جهود التنمية الأخرى ضمن ولاياتها ومواردها الحالية؛

(د) وضع برنامج تدريبي مكثف للتنمية المستدامة مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية يقع مقره في الاتحاد الجامعي للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) تعزيز برنامج المساعدة التقنية بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الإقليمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(و) بناء القدرات الوطنية، عند الاقتضاء، للاستفادة من تحليل التكاليف والفوائد لوضع السياسات المستنيرة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع نماذج محددة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لتقييم الجوانب الفنية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالانضمام إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصكوك ذات الصلة والتصديق عليها وتنفيذها؛

(ز) بناء القدرات الوطنية لتحقيق متطلبات تقديم التقارير الناجمة عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية عند توقيع الاتفاقات والالتزامات الدولية؛

(ح) إنشاء منصات وطنية وإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراكز لنشر المعلومات في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتسهيل تبادل المعلومات والتعاون

فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاستفادة من منصات المعلومات والاتصالات القائمة، حسب الاقتضاء؛

(ط) تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وفيما بين الأقاليم بشأن التعليم والتدريب، وتحديد وتطبيق الممارسة الجيدة الملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية كحلول للتحديات المشتركة؛

(ي) كفالة تمكين المرأة على نحو كامل ومتساو للاستفادة من تنمية القدرات وأن تكون المؤسسات شاملة وداعمة للمرأة على جميع المستويات، بما في ذلك القيادة العليا.

التكنولوجيا

١١٠ - إننا ندرك أن حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التقنيات الحديثة، الموثوق بها، وميسورة التكلفة، والسليمة بيئيا أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة وتعزيز بيئة توفر حوافز للابتكار وتنظيم المشاريع. وتعد العلوم والتكنولوجيا والابتكار عوامل مساعدة ومحفزة أساسية للتنمية المستدامة.

١١١ - وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على التكنولوجيات والدراية الفنية الملائمة، والموثوق بها، وميسورة التكلفة، والسليمة بيئيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وزيادة الترابط واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب والتشريعات الوطنية وكذلك مشاركة القطاعين العام والخاص.

البيانات والإحصائيات

١١٢ - نؤكد من جديد على الدور الذي تؤديه البيانات والإحصاءات في تخطيط التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والحاجة إلى نظام للأمم المتحدة يقوم بجمع الإحصاءات من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغض النظر عن حجمها وبأقل السبل صعوبة، من خلال جملة أمور، تتيح إرسالها إلكترونياً، وعند الاقتضاء، إرسالها من خلال وكالات إقليمية مختصة.

١١٣ - وندرك أن المطلوب هو تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين التخطيط الفعال والمتابعة وتقييم التنفيذ وتتبع النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١١٤ - وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز توافر وإمكانية الوصول إلى نظم البيانات والإحصاءات الخاصة بها، وفقا للأولويات والظروف الوطنية، وتعزيز إدارتها لنظم البيانات المعقدة، بما في ذلك منصات البيانات الجغرافية المكانية، وإطلاق مبادرات شراكة جديدة أو توسيع نطاق المبادرات القائمة؛

(ب) الاستفادة من المعايير الإحصائية الحالية للأمم المتحدة، والموارد المتاحة في مجالات الإحصاءات الاجتماعية والبيئية؛

(ج) تحسين عمليات جمع الإحصاءات والبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والعجز والمتغيرات الأخرى ذات الصلة على المستوى الوطني وتحليلها ونشرها واستخدامها على نحو منهجي ومنسق، من خلال الدعم المالي والتقني المناسب وبناء القدرات، مع الاعتراف بالحاجة إلى التعاون الدولي في هذا الصدد.

١١٥ - وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، وفقا لولاية كل منها، إلى القيام بما يلي:

(أ) زيادة استخدام الإحصاءات ومؤشرات التنمية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، حيثما كان ذلك متاحا؛

(ب) دعم برنامج للإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) وضع مؤشرات مناسبة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث تعكس على نحو أفضل أوجه ضعف هذه الدول، وللاسترشاد بها في اعتماد سياسات واستراتيجيات أكثر استنارة لبناء ودعم القدرة على التكيف على المدى الطويل، وتعزيز البيانات الوطنية المصنفة ونظم المعلومات والقدرات التحليلية لاتخاذ القرارات، وتتبع التقدم ووضع موجزات قطرية عن أوجه الضعف والمرونة.

الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية

١١٦ - إننا نهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء في التنمية المتعددة الأطراف مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دمج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأطر الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة بها، بما في ذلك من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمشيا مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة.

١١٧ - وفي هذا الصدد، نهيب بمنظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) كفالة أن تأخذ كيانات الأمم المتحدة في الاعتبار على نحو كامل قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدراج دعم هذه الدول وتنمية قدراتها في برامجها على المستويات المناسبة؛

(ب) مواصلة العمل، من خلال مبادرات وطنية وإقليمية، على تعزيز صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركتها في عملية صنع القرار وعمليات وضع معايير المؤسسات المالية الدولية؛

(ج) تحسين التعاون والتآزر فيما بين المناطق وداخلها بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال الآليات المؤسسية وبناء القدرات؛

(د) كفالة تناول القضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو كاف في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعايتهما.

١١٨ - ونهيب بلجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأوجه الضعف الفريدة والخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تواصل بانتظام، مع حكوماتها، رصد التقدم الذي تحرزه الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تخرج من فئة أقل البلدان نموا.

١١٩ - ونطلب إلى الأمين العام إجراء استعراض شامل لدعم كيانات منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بهدف زيادة فعالية هذا الدعم عموما ودور كل منها في دعم التنمية المستدامة لهذه الدول، وندعو الجمعية العامة إلى أن تقوم في دورتها التاسعة والستين بتحديد معالم هذا الاستعراض. ونطلب إلى الأمين العام، استنادا إلى تقاريره السابقة، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين نتائج هذا الاستعراض مشفوعة بتوصياته بشأنها في تقريره العادي المعنون ''متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية''.

١٢٠ - ونطلب إلى الأمين العام كفالة أن تواصل وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، عملا بولايتها المتعلقة بالدعم وتقديم الخدمات الاستشارية، ما تقوم به من تحليل وما تقدمه من تقارير عن حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، وكفالة أن يواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار ولايته في مجال الدعوة، إدماج قضايا

مسار ساموا والقضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال منظومة الأمم المتحدة وتعزيز اتساق قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية مع عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ومواصلة حشد الدعم والموارد الدولية لدعم تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية لمسار ساموا.

أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٢١ - إذ نشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد حددت أولوياتها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الوثيقة الختامية للجنة التحضيرية الأقاليمية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى النحو المنقح بصورة أكبر في هذه الوثيقة الختامية، فإننا ندرك الحاجة إلى إيلاء الاعتبار الواجب لهذه الأولويات لدى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرصد والمساءلة

١٢٢ - بغية كفالة تحقيق استراتيجية التحول لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا ندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية لمراقبة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية.

١٢٣ - ونشير إلى ضرورة أن تخصص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعايتهما، الوقت الكافي لمناقشة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات.

١٢٤ - وفي هذا الصدد، فإننا ملتزمون بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للقيام بما يلي:

(أ) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات والالتزامات والشراكات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) تطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مواصلة الحفاظ على برنامج يركز على الشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعوة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات إلى الاجتماع بصورة منتظمة وتقديم تقارير بشأن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، مشفوعة بتحليل كاف وفي الوقت المناسب يستند إلى الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لضمان المساءلة على جميع المستويات.

القرار ٢*

الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة ساموا

إن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد اجتمع في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بدعوة من حكومة ساموا،

١ - يعرب عن خالص تقديره لمعالي السيد تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، لما قدمه، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، من إسهام متميز في النتائج الناجحة التي تمخض عنها المؤتمر؛

٢ - يعرب عن عميق امتنانه لحكومة ساموا لإتاحتها عقد المؤتمر في ساموا، ولما تفضلت بوضعه تحت تصرف المؤتمر من مرافق وخدمات ممتازة وموظفين أكفاء؛

٣ - يطلب إلى حكومة ساموا أن تنقل إلى شعب ساموا، وإلى مدينة آبيا، مشاعر امتنان المؤتمر لما لقيه المشاركون من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

* اعتمد في الجلسة العامة الثامنة المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثامن.

القرار ٣*

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

إن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه[1]،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

* اعتمد في الجلسة العامة الثامنة المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثامن

(١) A/CONF.223/6، الفقرة ١٣.

الفصل الثاني

تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

١ - انعقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية بأبيا، ساموا، خلال الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عملا بمقرر الجمعية العامة ٥٥٨/٦٧ وقراريها ٢٠٧/٦٧ و ٢٣٨/٦٨. وخلال هذه الفترة، عقد المؤتمر ثماني جلسات عامة وست جلسات حوارية متعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

باء - الحضور

٢ - كانت الدول التالية البالغ عددها ١١٥ دولة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، ممثلة في المؤتمر: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوفالو، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر كوك، وجزر مارشال، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ودومينيكا، ورومانيا، وزامبيا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، وسوازيلند، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، والصين، وغامبيا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، وكيريباس، ولكسمبرغ، وليبيا، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيوزيلندا، ونيوي، وهايتي، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية ممثلة في المؤتمر بواسطة مراقبين: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومصرف التنمية الآسيوي، والجماعة الكاريبية، والاتحاد الكاريبي للاتصالات، والكومنولث، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومرفق البيئة العالمية، ولجنة المحيط الهندي، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمنظمة الدولية للهجرة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة دول شرق الكاريبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجماعة المحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ووكالة مصايد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ومركز الجنوب، ومنظمة السياحة لجنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

٤ - وكان الأعضاء المنتسبون للجان الإقليمية التالي ذكرهم ممثلين في المؤتمر بواسطة مراقبين: ساموا الأمريكية، وجزر فرجن البريطانية، وكوراسو، ومونتسيرات، وكاليدونيا الجديدة، وسانت مارتين.

٥ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في المؤتمر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للسياحة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية.

٦ - وكانت أجهزة الأمم المتحدة التالية ممثلة في المؤتمر: اتفاقية التنوع البيولوجي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومتطوعو الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الممثل السامي

للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٧ - وستصدر قائمة المشاركين باعتبارها الوثيقة A/CONF.223/INF/2.

٨ - وحضر المؤتمر العديد من المنظمات غير الحكومية. وقامت اللجنة التحضيرية للمؤتمر باعتماد تلك المنظمات (انظر A/CONF.223/PC/8 و A/CONF.223/PC/5).

جيم - افتتاح المؤتمر

٩ - افتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٠ - وفي الافتتاح الرسمي، وأثناء الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر، وبعد النظر في المسائل الإجرائية والتنظيمية، أدلى ببيان كل من رئيس المؤتمر، تويلاييا سايليلي ماليليغاو، والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، ورئيس الجمعية العامة، جون و. أش، ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، بارون ديفافيسي واقا، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مارتن سايدك، والأمين العام للمؤتمر، وو هونغبو.

١١ - وأدلى ببيان أيضا ممثل عن المجموعات التسع الرئيسية وهي: النساء، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال والنقابات العمالية، والأعمال التجارية والصناعة، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

دال - انتخاب الرئيس وغيره من أعضاء مكتب المؤتمر

١٢ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، انتخب المؤتمر أعضاء مكتبه.

رئيس المؤتمر

١٣ - انتخب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في ساموا، تويلاييا سايليلي ماليليغاو، رئيسا للمؤتمر بالتزكية.

نواب الرئيس

١٤ - انتخب نواب الرئيس التالي ذكرهم:

الدول الأفريقية: بنن وجمهورية تترانيا المتحدة وموريشيوس؛

دول آسيا والمحيط الهادئ: ملديف واليابان؛

دول أوروبا الشرقية: إستونيا ورومانيا؛

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بربادوس وجزر البهاما والمكسيك؛

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: إسبانيا وألمانيا وتركيا.

نائب الرئيس بحكم المنصب

١٥ - انتخب فونوتو نوافيسيلي بيير لاووفو (ساموا) بالتزكية نائبا لرئيس المؤتمر بحكم المنصب.

المقرر العام

١٦ - انتخب ميلان ميتاربهان (موريشيوس) مقررا عاما للمؤتمر بالتزكية.

هاء - اعتماد النظام الداخلي

١٧ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتمد المؤتمر نظامه الداخلي المؤقت، على نحو ما أوصت به اللجنة التحضيرية (انظر A/CONF.223/2).

واو - إقرار جدول الأعمال

١٨ - في الجلسة العامة الأولى أيضا، أقر المؤتمر جدول الأعمال (A/CONF.223/1):

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - اعتماد النظام الداخلي.

٤ - إقرار جدول الأعمال.

٥ - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس.

٦ - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية، ومسائل تنظيمية أخرى.

٧ - وثائق تفويض الممثلين:

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

٨ - المناقشة العامة.

٩ - تقرير الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

١٠ - الوثيقة الختامية للمؤتمر.

١١ - اعتماد تقرير المؤتمر.

١٢ - اختتام المؤتمر.

زاي - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية، ومسائل تنظيمية أخرى

١٩ - في الجلسة العامة ذاتها، أقر المؤتمر تنظيم الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة A/CONF.223/4.

٢٠ - وفي الجلسة العامة ذاتها أيضا، وافق المؤتمر، وفقا للمادة ٦٣ من نظامه الداخلي، على طلبات الاعتماد التي تقدمت بها المنظمات الثلاث التالية للمشاركة في المؤتمر بصفة المراقب: الاتحاد الكاريبي للاتصالات، ومنظمة السياحة لجنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

٢١ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على توصية مكتب اللجنة التحضيرية، قرر المؤتمر أن يقوم كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلٌ عن المجموعات التسع الرئيسية بإلقاء بيان في الجلسة العامة الافتتاحية.

حاء - وثائق تفويض الممثلين

٢٢ - في الجلسة العامة الأولى أيضا، قام المؤتمر، وفقا للمادة ٤ من نظامه الداخلي، بتعيين الدول التالية أعضاء في لجنة وثائق التفويض، على أساس تشكيل لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين: الاتحاد الروسي وبلجيكا وجمهورية تترانيا المتحدة وسنغافورة والصين وغابون وغيانا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

طاء - الوثائق

٢٣ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر في المرفق الأول لهذا التقرير.

الفصل الثالث

المناقشة العامة

٢٤ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استمع المؤتمر في إطار البند ٨ المعنون ''المناقشة العامة'' إلى كلمات أدلى بها رئيس بالاو، تومي إيسانغ ريمينغيساو الإبن؛ ورئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة، إيمانويل موري؛ ورئيس جزر القمر، إيكيليلو دوانين؛ ورئيس سيشيل، جيمس أليكس ميشيل؛ ورئيس جزر مارشال، كريستوفر ج. لوواك. وأدلى ببيانات أيضا رئيس زنجبار ورئيس المجلس الثوري لجمهورية تنزانيا المتحدة، علي محمد شاين؛ ورئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، بيتر أونيل؛ ووزيرة العدل في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ساندرا غوتييريس (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ والمفوض الأوروبي للتنمية، أندريس بيبالغس (باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء).

٢٥ - وفي الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر، أدلى ببيان كل من رئيس وزراء تونغا، اللورد توعينفاكانو؛ ورئيس وزراء نيوي، توكي تالاغي؛ ورئيس وزراء كابو فيردي، خوسيه ماريا بيريرا نيفيس؛ ورئيس وزراء جزر كوك، هنري بونا؛ ورئيس وزراء توفالو، إنيلي سوسيني سوبواغا؛ ورئيس وزراء تيمور - ليشتي، كاي رالا ساناننا غوسماو؛ ورئيس وزراء فانواتو، جو ناتومان؛ ورئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية وتمكين المقاطعات الانتخابية والأمن الاجتماعي في سانت كيتس ونيفيس، ديتزيل ل. دوغلاس؛ ونائب رئيس وزراء جزر سليمان، ماناسيه مايلانغا؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير الأشغال والتنمية الحضرية في جزر البهاما، فيليب ديفس؛ والمبعوث الخاص لرئيس الصين إلى المؤتمر، يسوي زانغ؛ ورئيس وزراء أَروبا ورئيس وفد هولندا، مايك إيمان؛ والرئيس السابق والمبعوث الخاص لرئيس ملديف، مأمون عبد القيوم؛ ووزير الخدمة المدنية والتنمية المستدامة والطاقة والعلم والتكنولوجيا في سانت لوسيا، جيمس فليتشير؛ ووزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، خوسيه مانويل غارسيا مارغايو.

٢٦ - وفي الجلسة العامة الثالثة، المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر، أدلى ببيان كل من رئيس الوزراء ووزير المالية والطاقة ووزير الأمن القومي والإدارة العامة وإدارة الكوارث والشؤون الداخلية والإعلام والشؤون التنفيذية في غرينادا، كيث ميتشيل؛ ونائب رئيس وزراء ساموا، فونوتو نوافيسيلي بيير لاووفو؛ ووزير خارجية كازاخستان، إيرلان أ. إدريسوف؛ ووزير خارجية ماليزيا، حنيفة أمان؛ ووزير الخارجية والتجارة في جامايكا، أرنولد نيكلسون؛ ووزير الدولة الأقدم وزير الشؤون الداخلية والخارجية في سنغافورة، ماساغوس زولكفلي؛

ووزير الخارجية والتجارة الخارجية وشؤون المستهلكين وتكنولوجيا المعلومات في سانت فنسنت وجزر غرينادين، كاميو غونسالفس؛ ورئيس حكومة توكيلاو، كوريسا ناساو، متحدثا باسم نيوزيلندا، ووزير خارجية ترينيداد وتوباغو، وينستون دوكيران؛ ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في موريشيوس، أرفين بوليل؛ ووزير الخدمة المدنية والانتخابات والحدود في بليز، شارلز غيبسون؛ ووزيرة العلم والتكنولوجيا والبيئة في كوبا، إلبا روسا بيريس مونتويا؛ ووزير التنمية والفرنكوفونية في فرنسا، أنِك جيراردان؛ ونائب وزير خارجية إسرائيل، تزاشي هانيغبي؛ ووزيرة الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في سان تومي وبرينسيبي، ناتاليا بيدرو دا كوستا أومبيلينا نيتو؛ ووزير الخارجية والتعاون في البرتغال، لويس ألفارو كامبوش فيريرا؛ ونائب وزير خارجية اليابان العضو في البرلمان، تاكاو ماكينو؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية في بنغلاديش، محمد شاهريار علم؛ ونائب وزير خارجية إيطاليا، لابو بيستيلي؛ والمدير العام لوزارة الخارجية والتعاون في المغرب، عبد الرحيم قدميري.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلت ببيان أيضا مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٨ - وفي الجلسة العامة الرابعة المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى كلمة ألقاها رئيس كيريباس، السيد أنوتي تونغ.

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من وزيرة خارجية غيانا، كارولين رودريغيس - بريكيت؛ ونائب وزير خارجية إستونيا، فاينو رينارت؛ والأمين البرلماني لدى وزيرة خارجية أستراليا، بريت ماسون؛ ونائب وزير خارجية النرويج، هانز براتسكار؛ والأمين البرلماني لدى وزير خارجية كندا، ديفيد أندرسون؛ ونائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، فاسيلي نيبنزيا؛ وأمينة الدولة لدى البرلمان عن الوزارة الاتحادية المعنية بالبيئة وحفظ الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا، ريتا شوارزلوهر - سوتر؛ ونائب وزير التنمية في تركيا، محمد سيلان؛ ونائب وزير جمهورية فنزويلا البوليفارية المكلّف بالشرق الأوسط وآسيا، خوان نويا؛ ونائب وزير التخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية، خوان مونيغرو؛ ووزير الدولة المكلَّف بالعلاقات الخارجية في أنغولا، مانويل أوغوستو؛ ووزير الدولة المكلّف بالشؤون الخارجية في هايتي، أونري روبير سترلان؛ والمبعوث الخاص لوزير التعاون والعمل الإنساني في لكسمبرغ، رولاند دوفينغ؛ ومساعد الرئيس المعني بالعلم والتكنولوجيا ومدير مكتب البيت الأبيض لسياسات العلم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، جون هولدرن؛ والأمين الدائم للتخطيط الاستراتيجي والتنمية الوطنية والإحصاءات في فيجي، بيتا وايز؛ ورئيس وفد بنن، جان - فرانسيس ريجيس زينسو (باسم أقل البلدان

نموا)؛ ورئيس وفد زامبيا، نغوما مويلوا شبيساكوندا (باسم البلدان النامية غير الساحلية)؛ ورئيس وفد الدانمرك، إب بيترسن.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلت المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية ببيان.

٣١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن المجموعة الرئيسية للعمال والنقابات العمالية (نقابة المعلمين في فيجي).

٣٢ - وفي الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات ألقاها كلٌ من رئيس وزراء بربادوس، فروندیل جيروم ستيوارت؛ ووزير البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني ومصايد الأسماك في دومينيكا، كينيث دارو؛ ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في أنتيغوا وبربودا، شارلز هنري فرناندیس؛ والمدير العام للمعهد الفنلندي للأرصاد الجوية، بيتري تالاس؛ ونائب الأمين الدائم لوزارة الخارجية في تايلند، ماناسفي سريسودابول؛ والمدير العام لشؤون الدول غير الأوروبية بوزارة الخارجية في الجمهورية التشيكية، إيفان يانتساريك؛ ورئيس وفد البحرين، توفيق أحمد المنصور؛ ومدير شعبة تغير المناخ والموارد الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة، ماجد السويدي؛ ورئيس وفد شيلي، إيسارو توريس؛ ورئيس وفد أوروغواي، ريكاردو فاريلا؛ ورئيس وفد سويسرا، إيفو سيبير؛ ورئيسة وفد السويد، آنا لندشتت؛ ورئيس وفد النمسا، هيلموت بويك؛ ورئيسة وفد الفلبين، فرجينيا بينافيديز؛ ورئيس وفد البرازيل، إدواردو ريكاردو غراديلون نيتو؛ ورئيس وفد الهند، أنومولا غيتيش سارما؛ ورئيس وفد المملكة المتحدة، جوناثان سينكلير؛ ورئيس وفد السفادور، روبين إغناسيو ساموراً؛ ورئيس وفد مصر، حسن الليثي.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٣٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات مراقبون عن المجموعتين الرئيسيتين: الأطفال والشباب (ثلاثة أطفال يمثلون المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية)؛ والشعوب الأصلية (مجموعة دعم موقع مبادرة طائر السيسي).

٣٥ - وفي الجلسة العامة السادسة المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات ألقاها كلٌ من رئيس وفد جمهورية كوريا، كيم سيونغ - إين؛ ورئيس وفد غينيا - بيساو، جواو سواريش دا غاما؛ ورئيسة وفد رومانيا، سيمونا - ميريلا ميكوليسكو؛ ورئيسة وفد سري لانكا، ثيسارا ساماراسينغي؛ ورئيسة وفد المكسيك، يانيريت مورغان؛ ورئيس وفد كوستاريكا، ويليام كالفو؛ ورئيس وفد أيرلندا، باتريك دوفي؛ ورئيسة وفد باكستان، زهرة أكبري؛ ورئيس وفد تشاد، بابوري تشغوني بتشانيه؛ ورئيس وفد الأرجنتين، فرناندو

إيسكالونا؛ ورئيس وفد نيبال، دورغا براساد بتاري؛ ورئيس وفد إندونيسيا، غاري يوسف؛ ورئيس وفد فييت نام، نغوين هونغ كوونغ؛ ورئيس وفد سورينام، هنري ماكدونالد؛ ورئيس وفد جنوب أفريقيا، نيكولا سابيلو.

٣٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من وزير تنمية الأراضي والإيكولوجيا العرفية والتنمية المستدامة وإدارة وحفظ الموارد الطبيعية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، المراقب عن كاليدونيا الجديدة، أنطوني ليكرين؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير الموارد الطبيعية والعمل، المراقب عن جزر فرجن البريطانية، كيدريك بيكرينغ.

٣٧ - وأدلى ببيانات أيضا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ونائب الأمين العام لأمانة الكومنولث، والمراقبون عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة الدولية للهجرة.

٣٨ - وفي الجلسة العامة السادسة، أدلى ببيانين أيضا مراقب عن المجموعة الرئيسية للنساء (منظمة أصوات متنوعة والعمل من أجل المساواة) ومراقب عن المجموعة الرئيسية للدوائر العلمية والتكنولوجية (جامعة جزر الهند الغربية).

٣٩ - وفي الجلسة العامة السابعة المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، استمع المؤتمر إلى بيان ألقاه مصباح اللافي، رئيس وفد ليبيا.

٤٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من الأمين العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ؛ والمدير العام لوكالة مصايد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ؛ والمدير العام لأمانة جماعة المحيط الهادئ؛ والمدير العام لأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ؛ والأمين العام للجنة المحيط الهندي؛ والأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والممثل السامي للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والمراقبين عن مرفق البيئة العالمية؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ومركز الجنوب؛ والمنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ ومجموعة البنك الدولي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وصندوق النقد الدولي؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية

ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛ ومصرف التنمية الآسيوي؛ ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ ومنظمة العمل الدولية.

٤١ - وفي الجلسة العامة السابعة أيضا، أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية (المركز الكاريبي لوضع السياسات)؛ والسلطات المحلية (المجلس الإقليمي لجزيرة رينيون)؛ والمزارعون (شبكة مزارعي البحر الكاريبي)؛ والأعمال التجارية والصناعة (الغرفة التجارية لساموا ومنظمة القطاع الخاص في جزر المحيط الهادئ).

٤٢ - وفي الجلسة العامة الثامنة، أدلى ببيانين المراقبان عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

موجز الجلسات العامة

٤٣ - وفقا للفقرة ٢٠ من المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٨، يقدم الموجز التالي.

٤٤ - كان مؤتمر ساموا دليلا على روح القيادة التي تتحلى بها الدول الجزرية الصغيرة النامية في السعي إلى تحقيق تنميتها المستدامة وفي التماس حلول رائدة للتحديات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٤٥ - ولقد مرت ٢٢ عاما منذ اعتراف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالاحتياجات الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ و ٢٠ عاما منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ و ١٠ أعوام منذ انعقاد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وعامان منذ أن أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الحالة الخاصة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وقرر عقد المؤتمر الدولي الثالث. وقد أحرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدما نحو تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ولكن التقدم كان متفاوتا واليوم، يزيد كل من تغير المناخ والأزمة الاقتصادية في تعقيد التحديات وأوجه الضعف الملازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أن الالتزامات الدولية بتحقيق تنميتها المستدامة لم تترجم بعد إلى إجراءات فعلية.

٤٦ - وقد جاء انعقاد المؤتمر في أوانه، إذ سيكون عام ٢٠١٥ عاما حاسما لأنه سيشهد اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والاتفاق المرتقب على إطار مجدٍ بشأن تغير المناخ وإطار الحد من الكوارث، كما سيشهد انعقاد مؤتمر أديس أبابا المعني بتمويل التنمية.

٤٧ - وتتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة مسار ساموا، المخطط الأولي لكيفية تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية دون أن يتخلف أي بلد ولا أي إنسان عن الركب. وتحتوي على مجموعة من الإجراءات والالتزامات الواقعية التي يجب تنفيذها الآن.

٤٨ - وينم موضوع المؤتمر، وهو تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ودائمة، عن أهمية اتباع نهج جديد في تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، نهج تحشد فيه جميع الجهات الفاعلة في التنمية والمجتمعات ككل قواها على صعيد واحد في السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة متوازنة تشمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحمي بيئة كوكبنا.

٤٩ - ويؤثر تغير المناخ تأثيرا جائرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهو يهدد سبل معيشتها، بل ووجودها ذاته في بعض الحالات. وأشار البعض إلى آثار الكوارث الطبيعية، وارتفاع مستوى سطح البحر، و وتآكل المناطق الساحلية، وتدمير البنى التحتية، وازدياد المهاجرين بسبب المناخ، والمشاكل الصحية، والضغوط على المؤسسات المحلية والميزانيات الوطنية.

٥٠ - ومن الملحّ للغاية معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ. ومؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي من المقرر أن يعقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢١٠٥ مهم لتعزيز الالتزام والجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق طموح بشأن تغير المناخ في نهاية عام ٢٠١٥ في باريس.

٥١ - وأكد البعض على ضرورة إبرام اتفاق ملزم قانونا. وأُشير كذلك إلى أهمية توخي المرونة وإلى ضرورة أن تأخذ جميع الدول على عاتقها تنفيذ التزامات معينة، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وفي حين يتعين على زعماء العالم مناقشة الإجراءات التي يجب اتخاذها، يجب على كل دولة أن تتحمل مسؤولية العمل بشكل فردي حتى نحرز التقدم معا. ويشمل ذلك خفض الانبعاثات ودعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للتكيف مع تغير المناخ.

٥٢ - ويجب أن يؤدي الاتفاق المعقود في باريس إلى التقليل من التنافس على موارد التمويل ودعم تنفيذ أفضل تنسيقاً وإجراءات أقل تعقيداً للحصول على تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ. ولزيادة المساعدات المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب الإسراع بتفعيل الصندوق الأخضر للمناخ. وسيؤدي تنفيذ الإطار المتعلق بالخسائر والأضرار دورا مهما في التخفيف من آثار تغير المناخ.

٥٣ - وأصبحت الظواهر المناخية البالغة الشدة تقع بشكل يزداد تواترا، وتكبد خسائر في الأرواح وتعرقل تقدم التنمية. وبات الكثير على المحك الآن في وقت يستعرض المجتمع الدولي إطار الحد من الكوارث، الذي سيعقب إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، في اليابان عام ٢٠١٥. ويجب أن تدرج الاتفاقات المبرمة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مسألة القدرة على مواجهة الكوارث ضمن الأعمال المتصلة بالمناخ.

٥٤ - ويجب إيلاء اهتمام كبير لبناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية ليس على التأقلم مع آثار تغير المناخ والكوارث فحسب ولكن أيضا على مواجهة الصدمات الخارجية بصفة عامة، مثل الأزمة الاقتصادية.

٥٥ - ومن الأهمية بمكان الحفاظ على المحيطات والبحار وحمايتها، لما تقدمه من خدمات مناخية وما توفره من تنوع بيولوجي ونظم غذائية أساسية، لا سيما مصائد الأسماك. وذلك أمر بالغ الأهمية ليس للدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب ولكن للكوكب والأجيال القادمة أيضا. ويجب معالجة مسائل تحمض المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر والقمامة البحرية. ويجب اتباع نهج كلي لضمان إدارة المحيطات إدارة مستدامة وللحفاظ عليها.

٥٦ - ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه وضمان الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك أمر ضروري كذلك. فالأمن الغذائي والتغذوي، الذي يشكل مصدر قلق مستمر للدول الجزرية الصغيرة النامية، مرهون بالتقدم في هذا الصدد أيضا.

٥٧ - وخصصت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية مناطق محمية تغطي نسبة كبيرة من المحيطات الخاضعة لولايتها. وقال عدة متكلمين إنه يجب تنمية الاقتصاد الأزرق بطريقة مستدامة.

٥٨ - ولا بد من إيجاد حلول لندرة المياه العذبة وتزاحم الطلب عليها. كما تشكل الإدارة المتكاملة للنفايات تحديا هاما أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب حلولاً عاجلة.

٥٩ - والاعتماد على الطاقة، وخاصة الاعتماد على الوقود الأحفوري بتكاليفه المتزايدة والمتقلبة، يعرقل بشدة تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعد حلول الطاقة الجديدة والنظيفة والذكية ذات أهمية حاسمة. فالدول الجزرية الصغيرة النامية لديها إمكانات كبيرة من الطاقة المتجددة وتسعى إلى زيادة حصتها من استهلاك الطاقة، فتحتل بذلك مكان الصدارة على الصعيد العالمي في هذا المجال. وأشار العديد من المتكلمين إلى مبادرة الأمين العام بشأن الطاقة المستدامة للجميع واعتبروها مسعى هاما.

٦٠ - والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات والقضاء على أي شكل من أشكال التمييز والعنف مسألة من مسائل حقوق الإنسان وجزء لا يتجزأ من التنمية.

٦١ - وقال العديد من المتكلمين إن البطالة تبلغ مستويات مثيرة للقلق في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما لدى الشباب. وشددوا على أهمية اعتماد سياسات ملائمة لضمان العمل اللائق وتحديث قطاع التعليم وتحسين نوعية التعليم. ومن المهم بناء قدرات القطاع الخاص وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث إنها توفر العديد من فرص العمل.

٦٢ - وحذر عدة متكلمين من أن هناك أزمة صحية وشيكة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأُعرب عن القلق من انتشار الأمراض غير المعدية. وذُكر أن الأمراض المعدية، والأمراض المتصلة بصحة البيئة، وصحة الأم والطفل تتطلب كلها اهتماما عاجلا كذلك. وهو مجال يكتسي فيه دعم شركاء التنمية أهمية أيضا.

٦٣ - ويشكل التعليم الجيد دافعا قويا للتنمية والرفاه. وأشير إلى عوامل أخرى تشجع التنمية المستدامة، مثل تطوير البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وجرى التأكيد مرارا وتكرارا على أنه لا يمكن تحقيق شيء يُذكر إذا لم يحدث نمو شامل يوفر فرص عمل. ويمكن للسياحة أيضا أن تعزز التنمية، إذا ما أديرت بشكل فعال.

٦٤ - وأطلعت الدول الجزرية الصغيرة النامية الحضور على ما أحرزت من تقدم واستفادت من دروس في تنفيذ سياسات وتدابير للإسراع بتنميتها المستدامة، وتحقيق أولوياتها الإنمائية، والتعامل بشكل مباشر مع التحديات العالمية التي تؤثر عليها. ورأى البعض أن من الممكن للعالم أن يستقي من الدول الجزرية الصغيرة النامية دروسا كثيرة فيما يتعلق بنُهُجها المتسمة بسرعة التجاوب والمرونة في تحقيق التنمية المستدامة وقدراتها الابتكارية ومعارفها التقليدية.

٦٥ - ويجب أن تكون عملية وضع استراتيجيات التنمية في جميع البلدان، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، عملية نابعة من هذه البلدان. ويجب أن تكون الاستراتيجيات كلية ومتوازنة كي توفر خرائط طريق نحو التنمية المستدامة. ولا بد من أن يكون محورها الإنسان وأن تشمل الشباب أيضا، وتغطي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون وحماية معارف الشعوب الأصلية، واحترام الثقافة. وينبغي تعميم تدابير مواجهة تغير المناخ والتحصُّن لمواجهة الكوارث، كما يجب تعميم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة. ومن المهم أيضا تعزيز قدرات المؤسسات، بما في ذلك على الصعيد المحلي.

٦٦ - والتعاون الإنمائي التقليدي، والتعاون الثلاثي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، كلها ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والشراكات بجميع أنواعها ضرورية، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أن تضم هذه الشراكات الحكومات، والسلطات المحلية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٦٧ - ولا بد من تجاوز العلاقات التقليدية بين الجهات المانحة والجهات المتلقية وإقامة شراكات حقيقية مبنية على الثقة المتبادلة والمساءلة والشفافية. وذُكر أن ''السمة الغالبة لهذه الشراكات ينبغي تكون توفير المزيد الفرص لا المزيد من المعونة''.

٦٨ - وتعهد العديد من المتكلمين أثناء المناقشات بتعزيز الشراكات وأعلنوا عن شراكات جديدة.

٦٩ - ويجب تعبئة وسائل كافية لتنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة. وقال كثيرون إن ذلك يشمل إتاحة موارد مالية إضافية جديدة يمكن التنبؤ بها، وبناء القدرات، والنفاذ إلى الأسواق، والتجارة العادلة، إضافة إلى نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. كما كانت هناك أصوات قوية تنادي باتخاذ تدابير لإلغاء الديون التي لا يمكن تحملها. ومن المهم جدا كذلك أن تحصل الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل بشروط ميسرة. ودعا كثيرون إلى تعديل معايير استيفاء شروط هذا التمويل حتى لا تستند فقط إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضا إلى أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، دعا عدد من البلدان إلى وضع مؤشر للضعف. ودعت بلدان عديدة أيضا إلى وضع نهوج جديدة لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل.

٧٠ - ويجب أن يقوم التعاون على الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة، مع الاعتراف بأن الدول مترابطة وتشترك في الكوكب. ومن المأمول أن يتمخض مؤتمر أديس أبابا بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠١٥ عن تقدم ملموس لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إحراز التقدم فيما يتعلق بالتزامات المعونة التي لم يتم الوفاء بها. وقال بعضهم إن الشراكات لا يمكن أن تحل محل التعهدات والالتزامات الرسمية، وإن كانت تؤدي دورا بالغ الأهمية في التنفيذ.

٧١ - وأبرز كثيرون التزامهم إزاء الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق التعاون والشراكات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وتتعلق أمثلة ذلك بمجالات منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والتعليم، وحفظ التنوع البيولوجي، والتأهب للكوارث والقدرة على تحملها، ونظم الإنذار المبكر، وبناء القدرات، والمحيطات، والتكيف

مع تغير المناخ. وجرى التشديد على أن لمنظومة الأمم المتحدة دوراً على جميع المستويات. ورحبت بضعة بلدان بالولاية المسندة إلى منظومة الأمم المتحدة في الوثيقة الختامية لاستعراض التدابير التي اتخذتها لتلبية احتياجات الدول الجزيرة الصغيرة النامية.

٧٢ - ويجب بذل جهد شامل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي لم تتحقق فيها. وفي الوقت نفسه، يجب صياغة خطة تنمية أكثر طموحا لمواصلة العمل بعد عام ٢٠١٥، وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف. وسترتكز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على السعي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن يكون محورها الإنسان. وينبغي أن ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة وتتيح فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية. ولا يمكن تحقيق أهداف هذه الخطة الجديدة إلا في مجتمعات سلمية، يسود فيها القانون وتتسم فيها المؤسسات بالفعالية وتخضع للمساءلة. ولا بد من تحول حقيقي في نموذج التنمية.

٧٣ - ويجب أن تكون الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة أهدافا شاملة، لكن يجب في نفس الوقت أن تتكيف مع خصوصيات كل دولة. وأشار البعض إلى أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٧٤ - وبفضل مؤتمر ساموا، باتت هناك فرصة قوية لضمان مراعاة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ورأى البعض أن الأهداف التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة قد نجحت في التعبير عن الأولويات الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الضروري معالجة مسألة المحيطات في هدف منفصل. كما اتفق المتكلمون عموما على ضرورة وضع أهداف حصرية تخص كلا من تغير المناخ، والطاقة، والصحة، والمساواة بين الجنسين. وشدد كثيرون على أهمية أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقيل إنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٥ - ومن الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ مسار ساموا. ودعا عدة متكلمين إلى إبرام اتفاق عالمي لضمان تنفيذه وإنجاز الالتزامات بإقامة الشراكات التي تم التعهد بها في المؤتمر وبعده.

٧٦ - ويمكن تعزيز التنفيذ إذا كانت هناك آلية لاستعراض التقدم المحرز، أي الكيفية التي يفي بها المجتمع الدولي بالتزاماته، من جهة، والكيفية التي تفي بها الدول النامية الجزرية الصغيرة بأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية، من جهة أخرى.

٧٧ - ودعا عدة متكلمين إلى إنشاء آلية لرصد تنفيذ مسار ساموا. وقال بعضهم إن من شأن الإطار المؤسسي الدولي الجديد للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع

المستوى الجديد بشأن التنمية المستدامة أن يساعدا في استعراض التقدم وتعزيزه. وقيل أيضا إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد إصلاحه، سيكثف عمله المتعلق بالشراكات.

٧٨ - ويجب تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالدعم الشامل والمنسق والفعال على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والأقاليمي والوطني، بما في ذلك من قِبل منظومة الأمم المتحدة. فهذا ضروري لتعجيل ودعم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومسار ساموا. ومن المهم إنشاء آليات على الصعيد الأقاليمي ولكل منطقة في المناطق الثلاث التي توجد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ووُجِّهت دعوة على وجه الخصوص إلى وضع آلية تنفيذ إقليمية مخصصة لمنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي دعما للجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة.

٧٩ - وقال كثيرون إنه لا ينبغي قياس تقدم التنمية بالاستناد فقط إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فالدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تتعرض بشدة لتغير المناخ والصدمات، ويجب إعادة النظر في معايير رفع أسماء الدول من قائمة أقل البلدان نموا. وسيكون من المهم تمديد الفترة الانتقالية، ومواصلة الالتزام بتقديم المعونة وغيره من الالتزامات، ومراقبة آثار رفع أسماء الدول من القائمة على مكاسب التنمية بشكل ملائم.

٨٠ - واعتُبر وضع مؤشر للضعف أمرا شديد الأهمية. وينبغي استخدام هذا المؤشر في تحديد استراتيجيات التنمية والموارد اللازمة لتنفيذها. وتوافر بيانات مصنفة ومعلومات جيدة النوعية أمر ضروري لدعم التنفيذ عن طريق السياسات القائمة على الأدلة ولاستعراض التقدم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الضعف.

٨١ - وقال العديد من المتكلمين إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة قد اضطلع وسيواصل الاضطلاع بدور حاسم في ضمان أن يكون للدول الجزرية الصغيرة النامية صوت مسموع وأن يتجاوز دوره المفاوضات إلى حد بعيد. وجرى الترحيب بالإعلان الصادر عن قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. كما تم إبراز دور التجمعات الإقليمية الأخرى. وأكد كثيرون على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن تشارك مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي في المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية وغيرها. وصدرت دعوة أيضا إلى أن يكون للدول الجزرية الصغيرة النامية معقد دائم في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

٨٢ - ويجب تذكُّر عام ٢٠١٤، السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ليس فقط باعتباره العام الذي تم التعهد فيه بالتزامات وشراكات طموحة في ساموا ولكن أيضا باعتباره العام الذي بدأ فيه تنفيذ هذه الالتزامات والشراكات بجدية.

الفصل الرابع

تقرير الجلسات الحوارية بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

التنمية الاقتصادية المستدامة (الجلسة الحوارية ١)

٨٣ - عقدت الجلسة الحوارية الأولى بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بعد ظهر يوم ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، برئاسة رئيس وزراء بربادوس، فروندیل ستيوارت، الذي أدلى ببيان افتتاحي.

٨٤ - وألقى كلمات رئيسية كل من رئيس وزراء جزر كوك، هنري بونا؛ ورئيس وزراء غرينادا، كيث ميتشل؛ ووزير خارجية نيوزيلندا، موراي ماكولي؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، مارتن سايدك؛ وزير البيئة والطاقة في سيشيل، رولف أنطوان بابيه؛ ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، جو مين.

٨٥ - وأدار الحوار مدير إدارة التنمية المستدامة في منظمة الدول الأمريكية، كليتوس سبرينغر، الذي أدلى ببيان أيضا.

٨٦ - وتلت ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلو أستراليا، وجامايكا، والولايات المتحدة، وملديف، وتوفالو، وشيلي.

٨٧ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨٨ - وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة السياحة العالمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والبنك الدولي؛ ومركز التجارة الدولية؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٩ - وأدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية (مركز تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مجال التعدين؛ ومعهد المعادن المستدامة؛ ووكالة السبتيين للتنمية والإغاثة)؛ والنساء (تجمّع نساء جزر المحيط الهادئ)؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية (جامعة هاريسبرغ).

٩٠ - وعقب الموجز الذي أدلى به مدير المناقشة، أعلن الرئيس اختتام الجلسة الحوارية.

تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث (الجلسة الحوارية ٢)

٩١ - عقدت الجلسة الحوارية الثانية بشأن إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين صباح يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وترأسها كل من وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، خوسيه مانويل غارثيا مرغايو، ونائب وزير الخارجية عضو البرلمان في اليابان، تاكاو ماكينو، اللذين أدليا ببيانين افتتاحيين.

٩٢ - وأدلى بكلمات رئيسية رئيس كيريباس، السيد أنوتي تونغ؛ والمفوض الأوروبي لشؤون التنمية، أندريس بيبالغس؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بتغير المناخ، ماري روبنسون؛ ونائبة رئيس مجموعة البنك الدولي، والمبعوثة الخاصة للفريق المعني بتغير المناخ، رايتشل كايت.

٩٣ - وأدارت الجلسة الحوارية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، مارغريتا فولشتروم، التي أدلت ببيان أيضا.

٩٤ - وتلت ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلو كل من جزر مارشال، والولايات المتحدة، وساموا، وتوفالو، وألمانيا، والنرويج، وإيطاليا، ونيوزيلندا، وجزر سليمان، والصين، وسويسرا، وفانواتو، وملديف، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وفرنسا.

٩٥ - وأدلى ببيان المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٩٦ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن لجنة المحيط الهندي.

٩٧ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن كاليدونيا الجديدة.

٩٨ - وأدلى ببيانات المراقبون عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٩٩ - وأدلى ببيان المراقب عن المجموعة الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية (المجلس الدولي لمعاهدات الهنود).

١٠٠ - وبعد أن رد المتكلمون الرئيسيون على ما أُبدي من تعليقات وما طُرح من أسئلة، قدمت مديرة المناقشة عرضا موجزا لها.

التنمية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والصحة، والأمراض غير المعدية، والشباب والنساء (الجلسة الحوارية ٣)

١٠١ - ترأس الجلسة الحوارية الثالثة ونستن دوكران، وزير الشؤون الخارجية في ترينيداد وتوباغو، الذي أدلى ببيان افتتاحي. وألقت هلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلمة رئيسية. وأدارت الجلسة الحوارية يانيريت مورغان، نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، التي أدلت ببيان.

المجموعة الأولى
التنمية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٠٢ - ألقى كلمات رئيسية كل من إيوين ماكدونالد، نائب وزير، بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا؛ وإيرينا بوكوفا، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وفويماونو فاليفا ليما، عميد كلية إدارة الأعمال وتنظيم المشاريع، بالجامعة الوطنية في ساموا.

١٠٣ - وتلت ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ممثلا غرينادا وملديف ببيانين. وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأدلى ببيان مراقب عن المجموعة الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية (رابطة المنظمات غير الحكومية في جزر المحيط الهادئ).

المجموعة الثانية
الصحة والأمراض غير المعدية

١٠٤ - ألقى كلمات رئيسية كل من لياو تالاليلي تويتاما، وزير الصحة في ساموا؛ وتوماس بالو، مدير قطاع الصحة والتغذية والسكان لجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في البنك الدولي؛ وكولين توكويتونغا، المدير العام لأمانة جماعة المحيط الهادئ.

١٠٥ - وتلت ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلو بالاو، والولايات المتحدة، وتونغا، وسانت كيتس ونيفس (باسم الجماعة الكاريبية) وإسرائيل. وأدلى ببيان أيضا المراقب عن صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأدلى ببيان مراقب عن المجموعة الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية (تحالف حوار التعاون الآسيوي لمنطقة المحيط الهادئ).

المجموعة الثالثة
الشباب والنساء

١٠٦ - ألقى كلمات رئيسية كل من روبرتا كلارك، المديرة الإقليمية للمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لآسيا والمحيط الهادئ وممثلة الهيئة في تايلند؛ وممثلي مجموعتين رئيسيتين: النساء (نولين نابوليفو، بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد) والأطفال والشباب (كارونا رانا).

١٠٧ - وتلت ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلو ساموا، وهولندا، وتونغا، وبابوا غينيا الجديدة، وشيلي. وأدلى ببيان أيضا المراقب عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٠٨ - وأدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: السلطات المحلية (منتدى البرلمانيين الآسيوي للسكان والتنمية)؛ النساء (أصوات متنوعة وعمل متنوع من أجل المساواة)؛ والأطفال والشباب (محور شباب الدول الجزرية الصغيرة النامية لمنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي)؛ والمنظمات غير الحكومية (منظمة العفو الدولية). وأعلن مدير المناقشة اختتام الجلسة الحوارية.

الطاقة المستدامة (الجلسة الحوارية ٤)

١٠٩ - ترأّست الجلسة الحوارية سيمونا - ميريلا ميكوليسكو، الممثلة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة، التي أدلت ببيان افتتاحي. وأدلى بكلمات رئيسية أندرو جاكوبس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المحيط الهادئ؛ وناوكو إيشي، الرئيسة التنفيذية لمرفق البيئة العالمية؛ وعدنان أمين، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ وكريستيانا فيغيريس، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وزهير علام، مركز البحوث الأسترالي للتصميم الحضري. وأدارت الجلسة الحوارية إليزابيث تومسون، كبيرة مستشارين لشؤون الطاقة المستدامة للجميع، التي أدلت أيضا ببيان.

١١٠ - وتلت ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلو كل من جزر مارشال، وجزر البهاما، وألمانيا، والنرويج، وسانت كيتس ونيفس، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، وسان تومي وبرينسيبي، وبربادوس. وأدلى ببيانات المراقبون عن كل من جماعة المحيط الهادئ، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

١١١ - وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأدلى ببيان المراقب عن المجموعة الرئيسية التالية: النساء (تجمّع نساء جزر المحيط الهادئ).

١١٢ - وردت مديرة المناقشة والمتكلمون الرئيسيون على ما أُبدي من تعليقات وما طُرح من أسئلة خلال المناقشة التحاورية. وأعلنت الرئيسة اختتام الجلسة الحوارية.

المحيطات والبحار والتنوع البيولوجي (الجلسة الحوارية ٥)

١١٣ - ترأّس الجلسة الحوارية وأدارها ميلان ميتاربهان، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة. وأدلى أرفين بوليل، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في موريشيوس، ببيان افتتاحي.

١١٤ - وأدلى بكلمات رئيسية تومي رمينغيساو الابن، رئيس بالاو؛ وأنغوس فرايداي، سفير غرينادا لدى الولايات المتحدة؛ وميغيل دي سيربا سواريش، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية؛ وبيليانا سيسين - سان، رئيسة المنتدى العالمي للمحيطات، ومديرة مركز جيرار ج. مانغون للسياسة البحرية التابع لجامعة ديلاوير؛ وكيت براون، منسقة الشراكة الجزرية العالمية.

١١٥ - وتلت ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وملديف، وألمانيا، والصين، وفيجي، وهولندا، وإيطاليا، وأستراليا، وجزر كوك، وتونغا، وبربادوس. وأدلى ببيانات المراقبون عن كل من منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية.

١١٦ - وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن كل من اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية. وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن كل من المجموعتين الرئيسيتين: المنظمات غير الحكومية (منظمة حفظ الطبيعة، ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة Seeing Blue) والأوساط العلمية والتكنولوجية (مؤسسة بحوث سياسات المحيطات).

١١٧ - وردت بيليانا سيسين - سان على ما أُبدي من تعليقات وما طُرح من أسئلة خلال المناقشة التحاورية. وأعلن الرئيس اختتام الجلسة الحوارية.

المياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي، وإدارة النفايات (الجلسة الحوارية ٦)

١١٨ - ترأّس الجلسة الحوارية وأدارها رونالد جان جومو، السفير المعني بتغير المناخ وبالمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بالبعثة الدائمة لسيشيل لدى الأمم المتحدة. وأدلى رالف بابيه، وزير البيئة والطاقة في سيشيل، ببيان افتتاحي.

١١٩ - وأدلى بكلمات رئيسية فريدريكو راموس دي آرماس، وزير الدولة للبيئة في إسبانيا؛ وكارين تان، الممثلة الدائمة لسنغافورة لدى الأمم المتحدة؛ وميشيل جارو، أمين عام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ وآلمنيه دجينه، رئيس فريق التكيف مع تغير المناخ والاستدامة البيئية، شعبة المناخ والحيازة والطاقة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

١٢٠ - وتلت ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلو كل من اليابان، والولايات المتحدة، وملديف، وساموا، وجزر سليمان، وتوفالو، وشيلي. وأدلى ببيانات المراقبون عن الاتحاد الأوروبي، والجماعة الكاريبية، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وأدلى ببيان أيضا المراقب عن كاليدونيا الجديدة.

١٢١ - وأدلى ببيانات المراقبون عن كل من المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٢٢ - ورد المتكلمون الرئيسيون على ما أُبدي من تعليقات وما طُرح من أسئلة خلال المناقشة التحاورية. وأعلن الرئيس اختتام الجلسة الحوارية.

موجز الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

١٢٣ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، عُرضت موجزات للجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من قِبَل كل من رئيس وزراء بربادوس، فروندیل ستيوارت، رئيس الجلسة الحوارية عن ''التنمية الاقتصادية المستدامة''؛ ووزير الدولة للبيئة في إسبانيا، فريدريكو راموس دي آرماس، باسم الرؤساء المشاركين في رئاسة الجلسة الحوارية عن ''تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث''؛ ومدير إدارة العلاقات المتعددة الأطراف بوزارة خارجية ترينيداد وتوباغو، دينيس فرانسيس، باسم رئيس الجلسة الحوارية عن ''التنمية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والصحة والأمراض غير المعْدِية، والشباب والنساء''؛ والممثلة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، سيمونا - ميريلا ميكوليسكو، رئيسة الجلسة الحوارية عن ''الطاقة المستدامة''؛ والممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ميلان ميتاربهان، رئيس الجلسة

الحوارية عن ”المحيطات والبحار والتنوع البيولوجي“؛ والسفير المعني بتغير المناخ وبالمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في البعثة الدائمة لسيشيل لدى الأمم المتحدة في نيويورك، رونالد جان جومو، رئيس الجلسة الحوارية عن ”المياه والمرافق الصحية، والأمن الغذائي، وإدارة النفايات“ (انظر الوثيقة A/CONF/223/11). ووفقا للفقرة ٢٠ من المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٣٨، يرد الموجز التالي.

١٢٤ - أذنت الجمعية العامة في القرار ٦٨/٢٣٨ بالجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين كجزء رسمي من المؤتمر. وأتاحت الجلسات الحوارية فرصة للتنويه بالشراكات والمبادرات الناجحة الداعمة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإعلان بدء شراكات ومبادرات مبتكرة وملموسة بين أصحاب المصلحة المتعددين من القطاعين العام والخاص دعما للنهوض بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ووفرت منبرا للمناقشات التحاورية والمركَّزة بشأن الأولويات الرئيسية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأُبلغت نتائج الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، عملا بالقرار نفسه، إلى الجلسة العامة الختامية للمؤتمر ويرد تلخيص لها في هذا التقرير.

١٢٥ - وتحت قيادة البلد المضيف و ”أصدقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية“، انعقدت ست جلسات حوارية متعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأتاحت هذه الجلسات منبرا للمناقشات الحيوية والتحاورية بشأن كيفية التغلب على التحديات والمعوقات من خلال الشراكات. وبالرغم من أن الشراكات ليست بديلا عن التعهدات والالتزامات الرسمية، فإنها تمثل أداة لا غنى عنها للتنفيذ يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في فرص قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية بدور قيادي في التعامل مع بعض من أصعب التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ والمحيطات واستخدام الطاقة المتجددة.

١٢٦ - وكان لكل جلسة من الجلسات الحوارية فريق من الخبراء الذين عرضوا أفكارا ثاقبة مثيرة للاهتمام حفّزت مناقشات حيوية وتحاورية، في الوقت الذي جرى فيه الإعلان عن عدد من الشراكات القائمة والجديدة في المجالات ذات الصلة. وسُجِّل نحو ٢٩٦ شراكة من خلال منبر شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية (http://sids2014.org/index.php?menu=1516) وأُعلن عن أكثر من ١٠٠ من هذه الشراكات أثناء المؤتمر في الجلسات الحوارية والأنشطة الجانبية. ويتعين أن تستوفي الشراكات المعايير المسماة SMART التي تمثل خصائص لجميع الشراكات الناجحة؛ أي أنه ينبغي

أن تتسم الشراكات بكونها محددة فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وقابلة للقياس وللرصد؛ وقابلة للإنجاز وخاضعة للمساءلة؛ وأن تقوم على أساس الموارد المتاحة وتركز على النتائج المنشودة؛ وأن تكون محددة زمنيا وتنفذ في إطار من الشفافية.

١٢٧ - ويرد فيما يلي موجز قصير للجلسات الحوارية الست المتعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، التي شملت أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعا.

التنمية الاقتصادية المستدامة

١٢٨ - وتملك الدول الجزرية الصغيرة النامية القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق زيادة التنمية الاقتصادية باطراد، وتوليد الدخل وفرص العمل، والاستخدام الكامل لمواردها بطريقة مستدامة، وإيلاء عناية خاصة للإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية والبشرية. ولهذا الغرض، يتعين أن تعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية التخطيط المتكامل للأنشطة الاقتصادية على نحو يفصل التنمية الاقتصادية عن التدهور البيئي. ويقتضي ذلك أيضا بناء القدرات والاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية وخلق فرص العمل، لا سيما في مجال تكنولوجيات المعلومات والخدمات المالية.

١٢٩ - وعُرضت شراكات عديدة قائمة وجديدة قابلة للتطويع تغطي، في جملة مواضيع، تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة، والسياحة المستدامة، والتوفيق بين الأعمال التجارية، وإدارة المالية العامة، والترويج التجاري، وتمكين المرأة اقتصاديا، والزراعة المستدامة للؤلؤ، والتدريب المهني للشباب، والتحليل الذكي للأعمال باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واستمرارية تصريف الأعمال في الكوارث الطبيعية، والطاقة المتجددة، والطاقة النظيفة، والزراعة العضوية، وسلاسل القيمة.

تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث

١٣٠ - تغير المناخ والكوارث الطبيعية اثنان من أصعب التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن من الممكن أيضا أن تلوح لهذه الدول فرصة من خلالهما. فخبرات الدول الجزرية الصغيرة النامية بإمكانها أن تشكل نماذج وأمثلة يمكن للبلدان الأخرى التعلُّم منها. ويتعين أن تتخذ الدول الجزرية الصغيرة النامية تدابير مثل التنسيق القوي بين الجهات المانحة، والسياسات المتماسكة، والتحديد الواضح للأولويات.

١٣١ - ويجب أن تُدرج الدول الجزرية الصغيرة النامية تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث ضمن السياسات الإنمائية من أجل كفالة اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة، والتقليل إلى أدنى

حد من الازدواجية، والحد من النزاعات المحتملة في وضع السياسات، والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة. وقد برهن هذا المؤتمر على أن الشراكات المنشأة حديثا يتعين أن تنفذ تدابير قوية وسريعة لتعزيز القدرة على التكيف وبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على مكافحة تغير المناخ لصالح شعوبها.

١٣٢ - ونوهت الجلسة الحوارية بشراكات عديدة، من بينها ما يلي: رصد أحوال الطقس وتدريبات الإخلاء؛ وخرائط لمخاطر الفيضانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتحالف العالمي المعزز لمكافحة تغير المناخ؛ وشراكة في مجال الطاقة المتجددة لمنطقة المحيط الهادئ؛ ومشروع قابل للتطويع للطاقة المتجددة والمياه في جزر الكناري يتقاسم التكنولوجيا مع كابو فيردي ودول جزرية صغيرة نامية أخرى؛ وتعزيز الاستثمار في مصايد الأسماك والسياحة؛ وإدراج الأمن الغذائي وأمن الطاقة في خطط التنمية؛ والاستثمارات في بناء القدرة على التكيف من خلال المرفق المعزز للتأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي.

التنمية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والصحة والأمراض غير المُعْدِية، والشباب والنساء

١٣٣ - تُمثل التنمية الاجتماعية قوة دافعة للتنمية المستدامة وتستلزم إطارا لرأس المال الاجتماعي يستند إلى ثقة المجتمع، والعدالة الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي، وسبل العيش المستدامة، والمجتمعات الآمنة المتمتعة بسبل الحصول على السلع والخدمات الأساسية. ويؤدي التراث والثقافة إلى إشعال طاقة المجتمع ويمثلان قوة للتماسك الاجتماعي. والتعليم الجيد هو السبيل الأساسي لتحقيق الإدماج والحراك الاجتماعيين، وتمكين النساء والأطفال، ومنع العنف ضد النساء والأطفال، ومكافحة الأمراض بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحماية الصحة الجنسية والإنجابية، ومعالجة نماء الأطفال وتغذيتهم.

١٣٤ - وتشكِّل الأمراض غير المعدية وباءً في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ، وكذلك في منطقة البحر الكاريبي، حيث تقصف الأعمار قبل أوانها وتقوِّض جميع جوانب التنمية الاجتماعية.

١٣٥ - وشملت الشراكات التي جرى التنويه بها ما يلي: شراكات مكافحة الأمراض غير المعدية في منطقة المحيط الهادئ؛ والتغذية الأجود لمكافحة الأمراض غير المعدية؛ و ''تحدي آبيا'' بشأن الأمراض غير المعدية؛ وريادة الأعمال الشبابية؛ والتعليم؛ وتمكين المرأة؛ والصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والأسواق الليلية للمزارعين؛ ونساء

الأسواق؛ وتوفير التمويلات الصغرى للنساء، والإنسولين من أجل الحياة؛ والتوعية الجنسية للشباب، ومنع العنف الجنساني؛ والعمل التطوعي للشركات.

الطاقة المستدامة

١٣٦ - تشكِّل الطاقة المستدامة المتاحة والميسورة والموثوقة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على الوقود الأحفوري الذي يستترف إيراداتها ويؤثر سلبا على اقتصاداتها وعلى البيئة، بما لذلك من آثار قوية على تغير المناخ. وتمثل الطاقة المتجددة فرصة كبيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية للتعجيل بتحويل اقتصاداتها نحو اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة.

١٣٧ - وتم التنويه بشراكات عديدة، بما في ذلك شراكة ''لايتهاوس'' للطاقة المتجددة التابعة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والشراكة بين الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا من أجل توفير الطاقة، وبرنامج شراكات بشأن الطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ في دول المحيط الهادئ، وشراكة من أجل تقوية استقرار شبكة الطاقة بغرض تعزيز كفاءة الطاقة في منطقة البحر الكاريبي.

المحيطات والبحار والتنوع البيولوجي

١٣٨ - للدول الجزرية الصغيرة النامية - بحكم طبيعتها - ارتباط اقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي بالمحيطات والبحار، ولذا فهي في موضع جيد لتطوير اقتصادات مستدامة قائمة على المحيطات. ويجب أن يجري من خلال الشراكات اعتماد نهوج متكاملة ومراعية للنظام الإيكولوجي في تنظيم وإدارة مناطق المحيطات وأنشطتها. وفي الوقت نفسه، من الضروري تحقيق استخدام مستدام للموارد البحرية، بما يكفل الأمن الغذائي الطويل الأجل ويحمي التنوع البحري الثري. وينبغي اتباع نهوج متكاملة وشاملة وعالمية للإدارة الفعالة للمناطق الساحلية والبحرية.

١٣٩ - وتم التنويه بشراكات تتعلق بتحمض المحيطات، وإقامة شبكة عالمية لمراصد الكربون في المحيطات، وحفظ الموارد في منطقة البحر الكاريبي، والتعاون الاستراتيجي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن التنوع البيولوجي والغابات، والتعاون العلمي البحري، وبناء القدرات البحرية، والإدارة الفعالة للمناطق البحرية.

المياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي، وإدارة النفايات

١٤٠ - تشكِّل الإدارة السيئة للنفايات والافتقار إلى الصرف الصحي وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي تحديات مترابطة ترابطا وثيقا تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذا، فإن تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مُجدٍ من الناحية الاقتصادية ومن ناحية التنمية المستدامة، مثله في ذلك مثل عملية صنع القرار المتكاملة والإدارة المتكاملة.

١٤١ - وفي هذا الصدد، تتسم الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما مع القطاع الخاص، بأهمية بالغة من أجل تطوير وتبادل التكنولوجيات والدراية الفنية، وبناء القدرات، وإعداد معلومات وبيانات ذات صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٤٢ - وتم التنويه بشراكات للتعلُّم المجتمعي في مجال نوعية مياه الريف، وعلوم المياه، وائتلافات في مجال النظافة الصحية ترمي إلى تحسين الصرف الصحي، والزراعة العضوية، والتعاونيات الزراعية والغذائية، والبستنة، وإدارة الثروة الحيوانية، وتعزيز الاستثمار في الزراعة، والبحوث الزراعية، وتحسين نوعية الغذاء، والغذاء المنتج محليا، والأمن الزراعي والغذائي، وفرص الحصول على الملكية الفكرية، بما في ذلك التكنولوجيا ذات النطاق المناسب للجزر الصغيرة، والإدارة المتكاملة للنفايات، وتكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة، وإدارة المياه المستعملة في الجزر المرجانية.

الفصل الخامس

تقرير لجنة وثائق التفويض

١٤٣ - تنص المادة ٤ من النظام الداخلي للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على ما يلي:

> تُعيَّن في بداية المؤتمر لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء. ويستند تكوينها إلى الأساس الذي يقوم عليه تكوين لجنة وثائق التفويض في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين. وتفحص اللجنة وثائق تفويض الممثلين وتقدم تقريرها إلى المؤتمر دون إبطاء.

١٤٤ - وفي الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عيّن المؤتمر، وفقا للمادة ٤ من نظامه الداخلي، لجنة لوثائق التفويض تتألف من نفس الأعضاء الذين تتألف منهم لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين، وهم: الاتحاد الروسي وبلجيكا وجمهورية تترانيا المتحدة وسنغافورة والصين وغابون وغيانا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

١٤٥ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٤٦ - وانتُخبت ديبورا ياو، مديرة إدارة الشؤون المتعددة الأطراف والشؤون العالمية في وزارة خارجية غيانا، رئيسة بالإجماع.

١٤٧ - وكان معروضا على اللجنة مذكرة من أمانة المؤتمر مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر وممثلي الاتحاد الأوروبي. وأدلى ممثل لمكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان يتعلق بالمذكرة، استكمل فيه، ضمن أمور أخرى، المذكرة بحيث تتضمن الإشارة إلى وثائق التفويض والرسائل الواردة بعد إعدادها.

١٤٨ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ١ من المذكرة وفي البيان المتعلق بها، فقد استلمت لجنة وثائق التفويض حتى ساعة اجتماعها وثائق التفويض الرسمية للممثلين في المؤتمر، في الشكل المطلوب بموجب المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر، من الدول الأعضاء الـ ٤١ التالية والاتحاد الأوروبي: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبرازيل، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وتونغا، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية تترانيا المتحدة، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا،

وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسنغافورة، وسيشيل، وشيلي، والصين، وغيانا، وغينيا، وفانواتو، وفيجي، وفييت نام، وكابو فيردي، والكرسي الرسولي، ولكسمبرغ، وليبيا، وملديف، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

١٤٩ – وكما وردت الإشارة إليه في الفقرة ٢ من المذكرة وفي البيان المتعلق بها، فقد تلقى الأمين العام للمؤتمر، حتى ساعة اجتماع لجنة وثائق التفويض، معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول الأعضاء في المؤتمر، بواسطة برقية أو فاكس من رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو بواسطة رسالة أو مذكرة شفوية من البعثة المعنية، من الدول الأعضاء الـ ٧٤ التالية: الأرجنتين، وإسرائيل، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتوفالو، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر القمر، وجزر كوك، وجزر مارشال، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، ودومينيكا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وسوازيلند، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وغامبيا، وغرينادا، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وقطر، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، وكيريباس، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وميانمار، ونيبال، ونيوزيلندا، ونيوي، وهايتي، والهند، واليونان.

١٥٠ – وكما وردت الإشارة إليه في الفقرة ٣ من المذكرة والبيان المتعلق بها، لم تبلِّغ الدول الـ ٨٢ التالية المدعوة للمشاركة في المؤتمر، حتى ساعة اجتماع لجنة وثائق التفويض، الأمين العام للمؤتمر بأي معلومات تتعلق بممثليها في المؤتمر: إثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وأندورا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيسلندا، وباراغواي، وبلغاريا، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتركمانستان، وتوغو، وتونس، والجبل الأسود، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ورواندا، وزمبابوي،

وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وقبرص، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وهنغاريا، واليمن.

١٥١ - وقررت اللجنة قبول وثائق تفويض ممثلي جميع الدول المدرجة في الفقرتين ١ و ٢ من المذكرة المذكورة أعلاه والبيان المتعلق بها وكذلك وثائق تفويض ممثل الاتحاد الأوروبي، شريطة أن تُرسَل وثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرة ٧ من هذا التقرير إلى الأمين العام للمؤتمر في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالدول المدرجة أسماؤها في الفقرة ٨، فإن وثائق التفويض المتعلقة بمشاركتها سيجرى استعراضها حسب الاقتضاء.

١٥٢ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي بدون تصويت:

”إن لجنة وثائق التفويض،

وقد فحصت وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،

تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من مذكرة أمانة المؤتمر“.

١٥٣ - وقررت اللجنة، بدون تصويت، أن توصي المؤتمر باعتماد مشروع قرار يوافق على تقرير اللجنة.

الإجراءات التي اتخذها المؤتمر

١٥٤ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظر المؤتمر في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.223/6). وأحيط المؤتمر علما بأنه وردت، منذ الجلسة الرسمية للجنة، وثائق تفويض مستوفية للشروط من تركيا وموريشيوس.

١٥٥ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في تقريرها (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار الثالث).

الفصل السادس

اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

١٥٦ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان معروضا على المؤتمر مشروع قرار بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر معنون ”إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“، مقدم من الرئيس (A/CONF.223/L.1). وقد عُرض ”مسار ساموا“ على المؤتمر في الوثيقة A/CONF.223/3، عملا بتوصية اللجنة التحضيرية.

١٥٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع القرار A/CONF.223/L.1، الذي أوصى فيه بأن تقر الجمعيةُ العامة مسارَ ساموا (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار الأول).

١٥٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان.

الفصل السابع

اعتماد تقرير المؤتمر

١٥٩ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عرض المقرر العام مشروع تقرير المؤتمر (A/CONF.223/L.3 و A/CONF.223/CRP.1 و A/CONF.223/CRP.2).

١٦٠ - واعتمد المؤتمرُ مشروعَ التقرير وأذن للمقرر العام بوضع التقرير في صيغته النهائية تمهيدا لعرضه على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

الفصل الثامن

اختتام المؤتمر

١٦١ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عرض ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرارٍ يُعرب عن امتنان المؤتمر للبلد المضيف (A/CONF.223/L.2).

١٦٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع القرار (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار الثاني).

١٦٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ختامي كلٌّ من الأمين العام للمؤتمر ورئيس المؤتمر.

١٦٤ - وفي الجلسة نفسها، أعلن رئيس المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية اختتام المؤتمر.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

الرمز	رقم بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
A/CONF.223/1	٤	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.223/2	٣	النظام الداخلي المؤقت
A/CONF.223/3	١٠	مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية
A/CONF.223/4	٦	المسائل التنظيمية والإجرائية
A/CONF.223/5	٦	مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية
A/CONF.223/6	٧	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.223/7		رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية من ممثل الأرجنتين لدى المؤتمر
A/CONF.223/8		رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية من الممثلة الدائمة لناورو لدى الأمم المتحدة
A/CONF.223/9		رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة
A/CONF.223/11		الموجزات التي أعدها الرؤساء بشأن الجلسات الحوارية المتعلقة بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين
A/CONF.223/L.1	١٠	مشروع قرار: إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
A/CONF.223/L.2	١١	مشروع قرار: الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة ساموا
A/CONF.223/L.3	١١	مشروع تقرير المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية
A/CONF.223/CRP.1 (باللغة الإنكليزية فقط)	١١	موجز لأعمال الجلسات العامة سيُدرج في مشروع التقرير الخاص بالمؤتمر
A/CONF.223/CRP.2 (باللغة الإنكليزية فقط)	١١	موجز للجلسات الحوارية المتعلقة بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين سيُدرج في مشروع التقرير الخاص بالمؤتمر
A/CONF.223/INF/1	٦	معلومات للمشاركين
A/CONF.223/INF/2		قائمة المشاركين
A/CONF.223/INF/3		قائمة الشراكات التي سُجّلت في منصة شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤

المرفق الثاني

البيان الافتتاحي لرئيس المؤتمر

البيان الافتتاحي الذي ألقاه تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء ساموا، ورئيس المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

أود أن أرحب بكم جميعا في مؤتمر اقتضى من ساموا وحكومتها وشعبها عملاً دؤوباً وطويلاً لجعله حدثاً متميّزاً. ونحن فخورون بأن تتاح لنا هذه الفرصة لنعرّفكم على وطننا وعلى واقعنا وتطلعاتنا وأن نتقاسمها معكم. وأوجه الشكر لأعضاء الأمم المتحدة على منحنا هذا الشرف.

لقد قطع كثيرون منكم مسافات شاسعة للقدوم إلى هنا. وإنني أشكركم على قيامكم بهذه الرحلة. فساموا بعيدة جدا عن بعض أماكن العالم. ولكن الأمر لا يختلف بالنسبة لنيويورك وأوروبا، وهي أماكن يُطلب منا السفر إليها بانتظام. وآمل أن الذين قطعوا مسافات كبيرة سيقدرون الآن المسافات الشاسعة التي يتعين على العديد من ممثلي الجزر أن يقطعوها في كل مرة ينظم فيها المجتمع الدولي أحداثاً عالمية مثل مؤتمر اليوم. ولكن بُعد المسافة لن يمثل بالضرورة عبئاً جائراً إذا توصلنا إلى العمل معا لفهم التباينات العديدة في وجهات نظرنا.

ففي عالم يتزايد ترابطاً، لا تعترف المشاكل الخطيرة بالحدود ولا تولي أي اعتبار للسيادة. وإن ما تواجهه جزرنا الصغيرة من مشاكل كبيرة ستواجه عاجلا وليس آجلا كل البلدان بصرف النظر عن مستوى نموها وازدهارها. ومن الواضح أننا في حاجة إلى العمل معا وإلى عقد شراكات مع الآخرين لتحقيق إمكانياتنا الكاملة من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتنامية التي نواجهها.

وإن الموضوع العام لمؤتمرنا هو التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقية ودائمة. ونوجه الشكر للمجتمع الدولي على قبوله مقترحنا أن يكون هذا الموضوع محور المؤتمر. ويبيّن نطاق القبول الذي لاقته الشراكات، ومدى دمجها في برنامج عمل المؤتمر، أن اتباع نهج مماثل في الاجتماعات المشابهة التي تعقدها الأمم المتحدة في أماكن أخرى ينطوي على إمكانيات كبيرة.

إن موضوع الشراكات يتيح لنا جميعا، نحن البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية، وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص – المجتمعين هنا لدعم قضية الدول الجزرية الصغيرة النامية – أن نضع التزامات محددة. فأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية والوسائل الكفيلة بتنفيذها قد ذُكرت بوضوح، وجرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها، وهي الآن مثبتة في سجلات الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن الشراكات ستساعد على توفير الوسائل الكفيلة بتنفيذها.

وتتوفر دائما فرص كبيرة للإدلاء بالبيانات الواعظة وإعلانات النوايا. ولكن الخطب المبهرة لن تحقق أهدافنا. فإلقاء اللوم والتجريح وتوجيه إصبع الاتهام لتحديد المذنبين ليست من سمات الشراكات الحقيقية. ورغم ترحيبنا بالعبارات القوية والواضحة، فإن الإعلان عن الالتزامات باتخاذ إجراءات عملية يلقى ترحيبا أكبر بكثير.

ولا بد لنا، ونحن نعمل معا خلال هذا المؤتمر، ونشارك في حوارات الشراكة، ونحضر ونستمع ونتعلم عبر مجموعة واسعة من الأحداث الجانبية والأنشطة الموازية، من أن نتذكر بوضوح أن العمل يبدأ هنا. فهذا المؤتمر مبني على مؤتمري بربادوس وموريشيوس اللذين عُقدا في السنوات العشرين الماضية. ونحن نعرف من هذين الحدثين العظيمين أن الخطوات التي تليها هي التي تُحدث الفرق الحقيقي.

إن ”الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية“ تمثل اعتراف شركائنا الواضح بمواطن ضعفنا وبالتحديات الفريدة التي تواجهها دولنا الجزرية، التي تظل، رغم كونها صغيرة ومعزولة، آية في الجمال، ولا مثيل لها. وإن إعرابنا عن خصوصية هذه الحالة خلال السنوات العشرين الماضية، وترجمتها إلى خطوات عملية، هو الدعامة الحقة للشراكات التي نحتفل بها ونشرع في تنفيذها هذا الأسبوع. ويتيح ذلك لشركائنا الانطلاق معنا في رحلة على مر الزمن لمساعدتنا على بناء مستقبل منيعٍ وذي مغزى لشعوبنا ولسائر شعوب العالم الذين يتمتعون بما تستطيع أن تمنحه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن مؤتمرنا ينعقد على عتبة بعض الأحداث البالغة الأهمية، ليس فقط بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بل للأسرة البشرية كافة. فبعد ثلاثة أسابيع من اليوم، سيستضيف الأمين العام بان كي – مون في نيويورك مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ. وينبغي لنا، نحن رؤساء الدول والحكومات، أن نأخذ بزمام المبادرة. ولدعم التوصل في عام ٢٠١٥ إلى معاهدة طموحة بشأن تغير المناخ ٢٠١٥، ينبغي لنا أن نعلن عن التزامات جريئة بشأن ما يمكننا أن نفعله، وليس بشأن ما ينبغي أن يفعله الآخرون. وينبغي أن ترسل نتائج قمتنا

هذه إشارة واضحة إلى مؤتمر ليما للتفاوض بجدية وحسن نية بحيث يصبح مؤتمر باريس في عام ٢٠١٥ مؤتمرَ الأمل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأودّ أن أركز بصورة محددة على تغيّر المناخ، وأن أذكّر بأننا نحن سكان الجزر، من خلال تحالفنا في الدول الجزرية الصغيرة، كنا أول من أصرّ قبل ٢٢ عاما في مؤتمر قمة الأرض في ريو، على إدراج تغير المناخ في جدول أعمال المجتمع الدولي، حيث لا يزال بنداً ذا أولوية حتى يومنا هذا.

وإن رسالتنا اليوم هي نفسها التي وجهناها في ريو في عام ١٩٩٢، وهي أن تغير المناخ مشكلة عالمية، إلا أن التحرك الدولي للتصدي لها ما زال قاصراً إلى حد بعيد. فالدول الجزرية الصغيرة هي الأقل مساهمة في أسباب تغير المناخ – ولكنها الأشد تضررا من آثاره. فتغير المناخ مسألة وجودية بالنسبة لجزرنا المنخفضة. ومشاعر التعاطف والشفقة لن تستطيع أن تعزينا في مصابنا أو توقف آثاره المدمرة. ولهذا نريد من جميع شركائنا أن يتقدموا وأن يلتزموا التزاما دائما بمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ.

وإنني أدعوكم، في سياق تنفيذ التزاماتكم الوطنية، إلى عدم الإشارة إلى مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الاستناد إليها كسبب لتنفيذ تلك الالتزامات. فما يفعله كل بلد من البلدان هو في المقام الأول لصالح شعبه واقتصاده. وأما الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولأسباب تحتمها الضرورة والبقاء، فليس أمامها خيار آخر سوى التخفيف من آثار تغير البيئة والتكيف معه. فمستقبل شعبنا مرهون بذلك، ولذا فعلينا أن نتصرف الآن وليس غدا، سواء تلقينا الدعم من الآخرين أم لم نتلقاه.

وحين ننظر إلى الوراء، نرى أن تحالف الدول الجزرية الصغيرة قد بلغ سن الرشد. ولم يعد مجال عمله يقتصر على تغير المناخ، فأنشطة الدعوة التي يضطلع بها تشمل الآن جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، بل ويتجاوزها. ويعود الفضل الكامل في ذلك إلى ناورو، رئيسة التحالف الحالية، لما أبدته من تفانٍ والتزام في قيادة المجموعة خلال التطورات الهامة على الصعيد المتعدد الأطراف. والرئاسة السابقة التي تولتها غرينادا التي تنتمي إلى منطقة البحر الكاريبي تستحق أيضا تنويها خاصا للدور الذي أدته في المضي قدما على مسار تحقيق أهداف المجموعة. ومع انتقال قيادة التحالف في مطلع عام ٢٠١٥ إلى عضو من منطقة أفريقيا والمحيط الهندي، نشعر بالتفاؤل أن التحالف سيواصل إسماع صوت الضمير في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، على غرار ”عصفور الكناري في منجم الفحم“ الذي يُضرب به المثل. وسنواصل دق ناقوس الخطر، دون الالتفات لمعرفة ما إذا كانت الدول تسمعه أو تكترث له. فليس لدينا خيار آخر.

وإننا نستفيد، بوصفنا دولاً جزرية صغيرة نامية، من مختلف وجهات النظر وأنشطة الدعم المقدمة من شركائنا الإنمائيين، ومنظماتنا الإقليمية، وكذلك منظومة الأمم المتحدة. وإننا ندعو إلى بذل مزيد من الجهد لكفالة وضوح الولايات الإقليمية والعالمية، لتفادي التوترات غير الضرورية وكفالة تحقيق التوازن المناسب لكل منهما حين وضع السياسات التي تؤثر في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتشكل وتيرة التغيير الذي يحدث حول الدول الجزرية الصغيرة النامية واحدة من الحقائق التي تواجهها. وسيشهد القرن الحادي والعشرين تغيرا يفوق ما حدث سابقا في التاريخ كله. فنظراً إلى ما يميز الدول الجزرية الصغيرة النامية من خصائص الموقع النائي، والحجم، وما إلى ذلك، فإنها معرضة لخطر إضاعة الفرص التي تتيحها العولمة والتغيّر. وسيتمثل التحدي المنطلق من هذا المؤتمر في كفالة عدم حدوث ذلك. ولذا لم يحدث قط أننا كنا في حاجة إلى هذا القدر من الدعم القوي والمركّز من شركائنا العديدين. ولم يحدث قط أن كانت هناك حاجة أكبر إلى أن تعمل منظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم بشكل واضح ومركز إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأود أن أنوه بالشراكة بين الأمين العام والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أفضت إلى تسمية عام ٢٠١٤ السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي المرة الأولى التي تُمنح فيها مجموعة مثل هذا الاعتراف النادر.

ونحن دول ”محاطة بالبحار“. لذا فإن إدراج المحيطات بوصفها هدفا محتملاً ”قائما بذاته“ من أهداف التنمية المستدامة، بفضل ما بذلناه من جهود مستمرة للدعوة إلى هذا الأمر، يؤكد أهمية المحيطات بالنسبة لشعوبنا. فالمحيطات هي مورد الثروات المشترك الأهم في العالم، وهي تربط جميع الشعوب، وتعمل بوصفها نظما إيكولوجية تنظم المناخ والطقس وتشكل قوة دافعة للاقتصاد العالمي. وقد يفرّق البحر بيننا، ولكنه في الحقيقة يربطنا ويجمعنا معا، ليس فقط في إطار الأنباء غير السارة المتمثلة في ارتفاع مستوى سطح البحر في العالم، ولكن بوصفه موردا نافعا تجمعنا المصلحة المشتركة في تنميته على نحو مستدام ويمكن أن يسهم في إثراء أممنا بصورة جماعية.

وتتمثل إحدى المسؤوليات السارّة التي أضطلعُ بها بوصفي رئيساً للمؤتمر في تيسير اعتماد المشاركين، بتوافق الآراء وقبل اختتام مؤتمرنا، إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية ، المعروفة اختصارا باسم مسار ساموا. ولهذا الغرض، أود أن أنوه بالعمل الدؤوب وروح الوفاق الذي اتسمت به المفاوضات بشأن وثيقتنا الختامية بقيادة الرئيسين المشاركين، نيوزيلندا وسنغافورة. فاعتماد مسار ساموا قبل عدة أشهر من انعقاد مؤتمرنا

أمر نادر الحدوث في سياق الأمم المتحدة، وحدوث ذلك في وقت اتسم بتحركات وجهود لم يسبق لها مثيل عبر مجالات عديدة مدرجة في جدول أعمال التنمية المستدامة يشكل مثالاً حقيقيا وواضحا على الشراكة الحقيقية الفعالة.

وإننا نجتمع هذا الأسبوع لرسم مسار لمواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية وتطوير وصون ما تقدمه الدول الجزرية الصغيرة النامية من مساهمة تعود بالفائدة عليها وعلى المجتمع العالمي. وامتلاك الدول الجزرية الصغيرة النامية مقومات البقاء والازدهار مترابطة مع الإجراءات العملية ومسارات التنمية في بلدانكم، بصرف النظر عن حجمها أو مركزها الاقتصادي. ففي قريتنا العالمية، يجب أن ننتبه إلى كفالة تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. إذ حين تستغل بلدان قليلة المزايا الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية لصالحها فإن ذلك يرتب بالفعل عواقب ونتائج وخيمة على بقية العالم. وهذا الإحساس بالتوازن والدعم، والأخذ والعطاء، هو الأساس الذي ينبغي أن تستند إليه الشراكات الحقيقية والدائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والآخرين، الآن وفي الأجل الطويل.

لقد استحدثنا إطاراً جديدا ومتطوراً للشراكات. وأحضرنا أيضا القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين للجلوس على نفس الطاولة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها. ويحدونا الأمل في أن المنتديات السابقة للمؤتمر التي عُقدت في الأسبوع الماضي، والأحداث الجانبية والأنشطة الموازية، والجلسات الحوارية المتعلقة بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي جرت هذا الأسبوع، ستمثل النموذج الجديد الذي ستستخدمه الأمم المتحدة للعمل بشكل مختلف ومبتكر. فهذا أقل ما تستحقه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونأمل في أن مسار ساموا سيكون مسار التزامات ملموسة من جميع شركائنا لقيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مستقبل واعد حتى لأصغر دولة فينا، لئلا يتخلف أحد عن الركب. فهذا هو الإرث الذي يجب أن نتركه وراءنا. وإن زملائي قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية مصممون على تحقيق ذلك. شكرا لكم.

المرفق الثالث

البيان الختامي لرئيس المؤتمر

البيان الختامي الذي أدلى به تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء ساموا، ورئيس المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

لقد اعتمدنا لتوّنا، بتوافق الآراء ، مسار ساموا. وقبلنا أيضا موجزات الجلسات الحوارية الست بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بوصفها جزءاً من نتائج المؤتمر. وأود أن أشكركم جميعا على تعاونكم الذي لولاه لما استطعنا إنجاز مهمتنا في الوقت المحدد.

لقد أُتيح لنا هذا الأسبوع شرف عظيم لي ولجميع إخوتي وأخواتي في منطقة المحيط الهادئ لاستضافتكم على شواطئنا في المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وآمل أن إقامتكم القصيرة في جزرنا قد أتاحت لكم أن تقدروا على نحو أعمق التحديات التي نواجهها وأن تشعروا بالحقائق التي نعيشها، وسمحت لكم بأن تشهدوا بأعينكم ما نفعله للتعامل مع المشاكل العالمية الرئيسية في عصرنا. وهذه هي أهم الأسباب التي دعتنا إلى استضافة هذا المؤتمر.

وآمل أن هذه التجربة كانت مجزية لكم بقدر ما كانت مجزية لنا، وأنكم ستغادرون هذا المكان وقد أحسستم بما يعنيه الشعور بالانتماء إلى دولة جزرية صغيرة نامية في الساحة العالمية بأولوياتها وطلباتها المتنافسة، حيث الفوز يحرزه أولئك الذين يملكون الموارد والنفوذ. وآمل أيضا أن تكون الفرصة قد أتيحت لكم لتروا كيف نحتفل بثقافتنا، وأن تقدروا تماما مدى التداخل بين حياتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا وبيئتنا، وأننا جميعا، أولا وأخيرا، جزء من أسرة عالمية، وأن مصيرنا مرتبط ارتباطا وثيقاً بمصيركم.

وقبل أن أختتم كلمتي، لدي بعض الرسائل التي أود أن أبلغكم بها. وآمل أنكم تفكرون على نحو مماثل.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أذكّر بأن ساموا ليست في أي حال من الأحوال الوجهة النهائية لإيجاد الأجوبة على التحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. بل هي نقطة انطلاق هامة لرحلتنا نحو الاستخدام المستدام للموارد القليلة المتاحة لنا لتحسين ورفع مستوى معيشة مجتمعاتنا المحلية.

وأول اجتماع مقبل تترتب عليه نتائج هامة هو مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي ينظمه الأمين العام بعد ثلاثة أسابيع، وهو خطوة طليعية أساسية نحو مفاوضات ليما وباريس للتوصل في عام ٢٠١٥ إلى معاهدة طموحة بشأن تغيّر المناخ. وتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية أولوية مطلقة لضرورة أن تعبّر معاهدة باريس عن مواقفها.

ويتسم المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث الذي سيُعقد في اليابان في آذار/مارس ٢٠١٥ بأهمية مماثلة. وإن الانتقال التدريجي والمحتوم من التركيز على مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى بناء قدرتها على التكيّف يعني أن أيّ قرارات تُتخذ في هذا الصدد يجب أن تسترشد بوجهات نظر تلك الدول.

وبطبيعة الحال، هناك أيضا مسار أهداف التنمية المستدامة، التي ستصاغ قريبا في صيغتها النهائية، وإطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي سيجري التفاوض بشأنها في الوقت المناسب، وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن ترصدها باستمرار لئلا تتحول إلى فرصة تفوّتها المجموعة على نفسها.

ولذا، بعد اختتام أعمالنا اليوم، آمل في أن مسار ساموا لن يُنظر إليه بوصفه هدفا في حد ذاته، أو يستخدم بوصفه نقطة مرجعية يُستعان بها لسهولة الإشارة إليها أو إلى حين انعقاد المؤتمر القادم. فلقد استثمرت الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركاؤها قدراً كبيراً من حسن النية الحقيقية في سبيل الاتفاق على مسار ساموا بوصفه مخططا للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الآن وفي المستقبل القريب.

لذا فإنني آمل، لشركائنا ولأنفسنا على وجه الخصوص، أن مسار ساموا سيصبح خلال السنوات العشر المقبلة البوصلة التي نسترشد بها في رحلتنا وخريطة السير التي تكفل ألا نفوّت على أنفسنا أي اجتماعات هامة متعددة الأطراف تعقد على هذا المسار، كما سيصبح تذكرة السفر المدفوعة مسبقا التي تضمن لنا مقعداً في هذه الرحلة وتكفل إيصال صوتنا إلى الأعضاء الآخرين بشأن أي مسألة تمس الدول الجزرية الصغيرة النامية والأسرة الدولية.

وإن الرسائل التي صدرت هذا الأسبوع عن هذا المؤتمر قد وصلت مدوية وواضحة إلى الأسماع في جميع أنحاء العالم بفضل تكنولوجيا الإنترنت والربط الإلكتروني. فلقد أُلغيت المسافات، ولم يعد اختلاف نطاقات التوقيت الزمني يشكل حاجزا. وتسنى ذلك بدعم من الشركات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والمؤسسات العالمية الشريكة لنا، مثل شركة مايكروسوفت. ونحن مدينون لهم جميعا بكلمة شكر.

إن هذا اليوم يمثل نقطة بداية، لا نقطة نهاية.

ففي هذا الأسبوع، ساعدنا جميعا على بناء قارب سفر كبير، أو ''فآ آ'' كما نسمّيه في لغتنا، ألا وهو مسار ساموا. وزوّدناه بالعديد من الأدوات الضرورية لتحريكه قدما من خلال الشراكات الكثيرة التي احتفلنا بها وأطلقناها هنا في منطقة المحيط الهادئ. وها نحن ننطلق في رحلة ونرسم معا مسارها نحو المفاوضات الكثيرة المتعددة الأطراف التي تنتظرنا. وإننا نأمل حقاً في أنكم ستصبحون جميعا سفراء النوايا الحسنة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفعلا، كما قلتُ في البداية، إن ساموا ومنطقة المحيط الهادئ هما وطنكم، وإننا نرحب بكم دائما بوصفكم أهلا وأصدقاء.

لقد مضى وقت الكلام. ويجب علينا أن نبحر الآن، عاقدين العزم على اتباع مسار العمل الذي وضعنا خرائطه واتفقنا عليه هنا في المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وبفضل الشراكات الحقيقية والدائمة التي أُنشئت خلال المؤتمر، بات لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية جميع الأسباب التي تدعوها إلى التطلع إلى المستقبل بقدر عظيم من الارتياح والثقة.

وشكرا لكم، أو كما نقول في لغتنا ''فآ آفيتاي ما يا مانويا''.